جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح)

The Public Policy for the Accepting of Students in Jordanian Universities for the Undergraduate Level: (Reality and Ambition)

إعداد

ديمة شعبان جودت ياسين

إشراف

أ. د. علي حسين محمد حورية

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية

تخصص الإدارة والقيادة التربوية

قسم الإدارة والمناهج

كلية الآداب والعلوم التربوية

جامعة الشرق الأوسط

حزيران، 2023

تفويض

أنا **ديمة شعبان جودت ياسين**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا وإلكترونيًا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ديمة شعبان جودت ياسين.

التاريخ: 15 / 06 / 2023.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـــــ : **السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح).**

للباحثة: ديمة شعبان جودت ياسين.

وأجيزت بتاريخ: 15 / 06 / 2023.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. علي حسين محمد حورية	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. كاظم عادل الغول	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. خولة حسين عليوة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. رياض بدري ستراك ستراك	عضوًا من خارج الجامعة		

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك...

لا تجيد كلماتي ولا عباراتي وصف ما بداخلي من شكر وعرفان وامتنان، لصاحب العلم والأخلاق الأستاذ الدكتور (علي حسين محمد حورية)، على ما قدمه لي من وقت وجهد ومساندة، وعلم ونصح، فكان خير معلمٍ وخير مشرفٍ بالتوجيه وتقديم النصائح، وأسأل الله العظيم أن ينفع به وبعلمه ويجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، ولأساتذتي الأفاضل في كلية الآداب والعلوم التربوية عامة ولأساتذتي في قسم الإدارة والمناهج بجامعتي الحبيبة جامعة الشرق الأوسط، ولكل من وقف إلى جانبي وساندني لإنجاز هذا العمل، وأقول لكم: ما كنت في هذا المكان لولا أن أفضتم علي من علمكم، واستنرت من نوركم، فجزاكم الله كل خير.

الباحثة: ديمة شعبان ياسين

الإهداء

إلى من أسماني وشرفني بحمل اسمه.....**أبي**

إلى مَن دعواتها كانت سرّ نجاحي .....**أمي**

إلى سندي ومن دعمني وشجعني باستمرار ..... **زوجي**

إلى السند وعزوتي ورفاق الدرب .....**أولادي وإخوتي**

إلى كل مَن علمني حرفًا وله فضل عليّ.....**أساتذتي**

إلى كلّ مَن جادَ عليَّ بلحظةِ خيرٍ بنصحٍ أو دعوةٍ طيبة

إلى الزملاء والزميلات

أهدي إليكم رسالتي مع خالص الشكر والعرفان.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير .....د
الإهداء .....هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الملحقات.....ط
قائمة الأشكال.....ط
الملخّص باللغة العربية .....ك
الملخص باللغة الانجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة 1
مشكلة الدراسة.....4
هدف الدراسة وأسئلتها 5
أهمية الدراسة.....6
حدود الدراسة.....6
محددات الدراسة.....7
مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية 8

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

أولًا: الأدب النظري 9
ثانيًا: الدراسات السابقة ذات الصلة..... 24
ثالثًا: التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها..... 32

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة..... 34
مجتمع الدراسة 34

عينة الدراسة 35
أدوات الدراسة 36
الأداة الأولى: الاستبانة 36
صدق الاستبانة 36
ثبات الاستبانة 38
تصحيح أداة الدراسة 39
الأداة الثانية: المقابلة 40
صدق المقابلة 40
ثبات المقابلة 40
متغيرات الدراسة 41

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 44
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 50
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 54

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 62
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 70
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 72
التوصيات 75
المقترحات 76

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية 77
ثانياً: المراجع الأجنبية 81
الملحقات 83

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1-3	توزع عينة الدراسة وفق متغيراتها	35
2-3	مجالات الاستبانة وعدد فقراتها وترتيبها في المجالات	37
3-3	قيم معاملات ارتباط فقرات الاستبانة مع المجالات ومع الاستبانة ككل	37
4-3	معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها وبالدرجة الكلية	38
5-3	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية	39
6-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية	44
7-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بأسس ومعايير القبول الجامعي الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية	45
8-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بتخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية	48
9-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بتكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية	49
10-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة	51
11-4	تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر المسمى الوظيفي، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة على مجالات واقع السياسة العامة	52
12-4	تحليل التباين الرباعي لأثر المسمى الوظيفي، والكلية والرتبة الأكاديمية، والخبرة على واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية	54

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الاستبانة بصورتها الأولية.	84
2	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين.	90
3	الاستبانة بصورتها النهائية.	91
4	السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس.	96
5	كتاب تسهيل مهمة من جامعة الشرق الأوسط إلى وزارة التربية والتعليم.	105
6	كتاب تسهيل مهمة من وزارة التعليم العالي إلى رؤساء الجامعات الأردنية وعمداء الكليات الجامعية.	106
7	كتاب تسهيل مهمة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل مهمة الطالبة في الحصول على المعلومات.	107

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	مقترحات القادة الأكاديمين لتطوير سياسة القبول	61

السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح)

إعداد: ديمة شعبان جودت ياسين

إشراف: أ. د. علي حسين محمد حورية

الملخّص

هدفت الدراسة الكشف عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى. استخدمت الدراسة المنهج المختلط، حيث اعتمدت المنهج الوصفي للتعرف إلى واقع السياسة العامة للقبول، والمنهج النوعي للتعرف على مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة للقبول، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (32) فقرة والتأكد من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من (271) قائدًا أكاديميًا. أظهرت نتائج الدارسة أن تقديرات عينة الدراسة عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبانحراف معياري بلغ (0.45)، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية تعزى إلى متغيرات (المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الكلية، الخبرة) وفي جميع المجالات، كما أظهرت نتائج المقابلات مقترحات من القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للتطوير من خلال العمل على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في عملية القبول الجامعي، وإعادة النظر في برامج تعليم الموازي والدولي، إضافة إلى ربط القبول في مؤسسات التعليم العالي بحاجات سوق العمل، وأوصت الدراسة بالأخذ بمقترحات القادة الأكاديمين في الجامعة الأردنية لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية، وعدم الاكتفاء بمعدل الثانوية كمعيار وحيد للقبول الجامعي، والعمل على توفير معايير أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، الجامعات الأردنية، سياسة قبول طلبة الجامعات.

The Public Policy for the Accepting of Students in Jordanian Universities for the Undergraduate Level: (Reality and Ambition)

Prepared by: Dima Shaban Yasin

Supervised by: Prof. Ali Hussain Hourieh

Abstract

The study aimed to reveal the reality of the public policy of accepting students in Jordanian universities for the undergraduate level. A mixed-method approach was used, where the descriptive method was adopted to identify the reality of the admission policy, and the qualitative method was used to identify the suggestions of academic leaders for developing the general admission policy. To achieve the study objectives, a questionnaire consisting of 32 items was developed and its validity and reliability were ensured. The study sample consisted of 271 academic leaders. The results of the study showed that the perceptions of the study sample regarding the reality of the general policy for admission of students in Jordanian universities for the first university level, as perceived by academic leaders at the University of Jordan, were of medium degree with an average of 3.39 and a standard deviation of 0.45, and there is no statistically significant difference at (α=0.05) level in the means of the sample respondents' perceptions of the public policy of accepting of students to Jordanian universities for Undergraduate Level as perceived by academic leaders at the University of Jordan, this can be attributed to the job title, academic rank, college, and experience across all fields variables. The interview results also revealed suggestions from academic leaders at the University of Jordan for development, such as working on the principle of equal educational opportunities in the university admission process, reevaluating parallel and international education programs, linking university admission to the needs of the job market. The study recommended considering the suggestions of academic leaders at the University of Jordan for the development of the general policy for admission of students in Jordanian universities, and not relying solely on the high school average as the sole criterion for university admission. It also emphasized the importance of establishing other criteria and standards.

Keywords: Public Policy, Jordanian Universities, University Student's Admission Policy.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

اهتمت معظم دول العالم بالتعليم الجامعي، إدارة، ومخرجات، وسياسات، وبرامج، وأسس قبول؛ لما للتعليم الجامعي من أهمية في تطوير قدرات الطلبة وتأهيلهم وصقل شخصيتهم باعتبارهم قادة المستقبل، إذ إن طالب العلم هو الثروة الحقيقية للمجتمع، كونه يمثل أحد أهم موارد التنمية البشرية، وأفضل أنواع الاستثمار بما يحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي، لاسيما مع ازدياد المنافسة على الاقتصاد المعرفي القائم على رأس المال البشري.

وأصبح تطوير التعليم الجامعي ضرورة ملحة، خاصة في ظلّ ما فرضه الواقع والتوقعات المستقبلية لإعادة النظر في الكثير من الجوانب المتعلقة بالتعليم، وتُعدُّ مقدرة مؤسسات التعليم العالي في الحفاظ على مستوى الأداء التعليمي المتميز وتطويره نحو الأفضل أمرًا مهمًا وضروريًا؛ نظرًا للتحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات في الوقت الراهن، وهذا يفرض على الجهات المعنية التخطيط الجيد ووضع الاستراتيجيات والسياسات الواضحة للتعليم الجامعي بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منه، التي تتواكب مع مستجدات العصر والثورة العلمية والتكنولوجية (الرويثي، 2021).

وتمرّ منظومة إعداد الطالب في التعليم الجامعي بعدة مراحل، أولها مرحلة القبول، التي تقوم على أسس ومعايير لها دور مهمّ في تحديد مستقبل الطالب، فكلما كانت سياسة القبول تحقق المساواة في فُرص الحصول على التعليم الجامعي، كلما ساعد ذلك على تطوير الموارد البشرية الوطنية،

وتعزيز التنمية الشخصية، وتسهيل عمليات التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة والتماسك الاجتماعي (محمد، 2020).

ويُعد نظام القبول من أبرز القضايا التي تواجه الجامعات، وذلك تبعًا للضغوط الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تنوع أنظمة القبول وتعدد نماذجه عالميًا، إذ إن أنظمة القبول الرئيسة في الجامعات تتمثل في نظام القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية، والنظام المفتوح، والنظام المشروط، إضافة إلى نظام آخر هو نظام القبول المتواصل، حيث يعتمد نظام القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية على شهادة إتمام مرحلة الثانوية أو ما يعادلها، أما النظام المفتوح فيجعل باب القبول مفتوحًا أمام الراغبين بالدراسة ويكون شرطها الأساسي اجتياز مرحلة ما أو الحصول على شهادة معينة بغض النظر عن معدل النجاح أو سنة النجاح، بينما يقصد في النظام المشروط إتاحة الفرصة للراغبين في الدراسة بشرط استيفاء بعض الشروط الأخرى مثل اجتياز مرحلة معيّنة في مستوى اللغة، أمّا نظام القبول المتواصل فيُقصد به عدم تحديد فترة زمنية محددة أو موعد للقبول إذ يتمّ تفحص المصوغات بمجرد تسليم المتطلبات كاملة (زرقون وجمعة، 2021).

وتعمل الجامعات في العديد من الدول على رفع قدراتها وتحسين مخرجاتها من خلال ضبط نظام القبول فيها، فقد أشارت دراسة القرني (2018) إلى ضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات السعودية وما يتعلّق بها من سياسات، وإعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وتطوير النظام في ضوء التجارب العالمية، كما قدّمت دراسة عبد اللطيف (2022) تصورًا مقترحًا لتطوير نظام القبول في الجامعات المصرية، ركز فيه على تقنين إجراءات القبول والتأكد من شفافيتها، وتضمين نظام القبول اختبارات القدرات والميول، والعمل على

تطبيق اختبارات معيارية نوعية خاصة بكل تخصص، واعتماد معايير لاختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات.

وأكّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 1/26) على أن التعليم العالي يجب أن يكون متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم، وأن تتسم نظم وسياسات القبول بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع الطلبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم الجامعي بغض النظر عن خلفياتهم، فمن حق الجميع الحصول على البرامج التعليمية التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم، ولا يتحقق ذلك إلا بتقنين إجراءات القبول والتأكد من شفافيتها، وتمكين مؤسسات التعليم الجامعي من اختيار طلابها، وضرورة استخدام أساليب التقييم التي تضمن التقييم الشامل للطلبة (عبد اللطيف، 2022).

وفي الأردنّ أشارت بذرخان وآخرون (2019) إلى أنّ منظومة التعليم في الجامعات الأردنية تواجه العديد من التحديات المتعلّقة بآلية القبول، فالتوسّع في أعداد قبول الطلبة، مع تواضع في إمكانيات الجامعات لاستيعاب تلك الأعداد، إضافة إلى العجز والضعف في عدالة القبول أدّى إلى تدني نوعية مخرجات بعض الاختصاصات، وزيادة عدد العاطلين عن العمل؛ وذلك لعدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الأردني.

وعليه، فإنّ ما تشهده جامعاتنا الأردنية من تزايد في أعداد الطلبة المتقدمين للدراسة، يتطلّب من أصحاب القرار اختيار أسس واضحة للقبول يُراعى فيها احتياجات المجتمع، ورغبة الطالب بالتخصّص المراد الالتحاق به، إضافة إلى ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المتقدّمين للدراسة، كما أنّ الجامعات مَعنيّة بأن تختار أكفأ الطلبة باعتماد أُسس واضحة وفق الجدارة والكفاءة ضمن سياسة وطنيّة عامة للتعليم العالي، وفي هذا الإطار تُقدم الباحثة فكرة بحثها المتمحورة حول سياسة القبول في الجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة

لاحظت الباحثة أنّ أسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية واجهت نقاشات متباينة من قبل عدد من فئات المجتمع الأردني، التي يُعتقد أنّها تشغل أولياء الأمور وخريجي الثانوية العامة؛ لما تتضمن في ظاهرها من قوائم محاصصة واستثناءات قد تُجافي العدالة، وقد تتعارض مع الفقرة الأولى من المادة السادسة في الدستور الأردني (الدستور الأردني، 1952/ المعدل 2016)، التي تنص على أن "الأردنيون أمام القانون سواء في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق واللغة والدين"، ومع الفقرة الثالثة منه التي تنص على "أن الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين".

وتُعدّ الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك عبد الله الثاني بعنوان "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة"، رؤية مستقبلية ثاقبة لإصلاح مسيرة التعليم العالي، وعدم التردد في اتخاذ القرارات الإصلاحية موضحًا أنّ الإصلاح كثيرًا ما يُواجه بمقاومة؛ لأنّ عملية الإصلاح يُرافقها بالضرورة تغييرات متعدّدة، كما دعى جلالته عَبر الورقة النقاشية إلى ضرورة الاعتراف بالصعوبات التي تُواجه التعليم العالي، والبدء بمواجهتها في ضوء الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (الورقة النقاشية السابعة، 2017).

كما أشارت نتائج دراسة محافظة (2014) إلى أن من أكثر العوامل المؤدية إلى العنف الطلابي من وجهة نظر الطلبة هي: قبول بعض الطلبة في الجامعات الحكومية من ذوي المعدلات المنخفضة في شهادة الدراسة الثانوية العامة، إضافة إلى التعصب للقبيلة والعشيرة والعائلة والأصدقاء، وعدم المساواة في تطبيق القوانين والأنظمة الجامعية، وهذا ما أكدته دراسة المجالي (2016) التي كشفت عن أن التعصب القبلي يعد من أكثر المتغيرات تأثيرًا في ظاهرة العنف الجامعي في ضوء تصورات

طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، حيث إنّه يفرض نفسه في عُمق الحياة الجامعيّة في الجامعات الأردنية، ومن هنا ترى الباحثة أنّ نظام القبول الاستثنائي قد يزيد من ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنيّة .

كما دعت دراسة بدرخان وآخرون (2019)، ودراسة محافظة (2014) إلى ضرورة تحديث وإصلاح التعليم العالي عبر وضع خطة وطنية مدروسة جيدًا، قابلة للتطبيق ومدعومة وطنيًا ومؤسسيًا، إضافة إلى إعادة النظر بسياسة القبول الجامعي الموحد في الأردن وزيادة نسبة المنافسة الطبيعية لمقاعد الدراسة بشفافية، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لاستقصاء تصورات القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية حول واقع سياسة القبول ومقترحاتهم لتطويرها، كونهم الأكثر اطلاعًا على هذه السياسة والأكثر معرفة بنقاط القوة والضعف فيها. وبناء على ما سبق جاءت الدراسة الحالية في محاولة للكشف عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية.

هدف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية، ومقترحاتهم لتطويرها، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة

الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية تعزى إلى متغيرات (المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الكلية، الخبرة)؟

السؤال الثالث: ما مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من موضوعها المتعلق بالسياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: "الواقع والطموح"، وما تقدمه من أهمية نظرية وتطبيقية على النحو التالي:

يتوقع أن يستفيد من الدراسة الباحثون والأكاديميون والمهتمون بمجال سياسة القبول في الجامعات، وذلك بتوفير مادة علمية حول سياسة القبول في الجامعات الأردنية، وأن تكون مرجعًا للباحثين وذلك من خلال البناء على نتائجها.

ومن المأمول أن تُفيد نتائج هذه الدراسة صنّاع القرار في الجامعات الأردنية ومؤسسات التعليم العالي، وأن تُبرز دور القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في رسم سياسة القبول مستقبلًا، كما يُتوقع أن يُفيد البحث في تحسين المدخلات التعليمية للجامعات الأردنية وبالتالي تحسين مخرجاتها، من خلال قبول الطلبة وفقًا لقدراتهم وإمكاناتهم ورغباتهم في التخصصات المختلفة.

حدود الدراسة

تتمثّل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

الحد البشري: اقتصر تطبيق الدراسة على القادة الأكاديمين في الجامعة الأردنية، وهم عمداء الكليات الجامعية ونوابُهم ومساعدوهم، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس.

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على الجامعة الأردنية.

الحد الزماني: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني 2023/2022.

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى ومقترحات لتطويرها والمتمثلة في (أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية، قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد، تكافؤ الفرص التعليمية).

محددات الدراسة

تحددت نتائج هذه الدراسة بعدم وجود دراسات محلية كافية ذات صلة بموضوع البحث، واختلاف وجهات نظر أفراد عينة الدراسة، واعتراض بعضهم على القضية المطروحة، وبطء إجراءات تعبئة الاستبانة لصعوبة الوصول إلى أفراد العينة إلكترونيًا حيث اضطرت الباحثة أن توزعها مرة أخرى ورقيًا لتسريع الإجراءات مما أدى إلى الاكتفاء بالعينة المتيسرة التي استطاعت الباحثة الوصول إليها وبلغت 271 استجابة بدلًا من 309، إضافة إلى وجود صعوبة في تحديد أوقات تناسب أفراد الدراسة لإجراء المقابلات كما خُطط له لعدم تفرّغ القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية لكثرة الأعباء الإدارية الموكلة إليهم، والحاجة إلى مُوافقات من الجهات الرسمية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق أداتي الدراسة.

كما تحددت النتائج بمجتمع الدراسة الذي اقتصر على الجامعة الأردنية، وعدم التمكن من تطبيقها على جامعات تمثل أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية الثلاثة لمواجهة العديد من الصعوبات المتعلقة بجمع الاستجابات وإجراء المقابلات ضمن الوقت المخصص لتطبيق الدراسة.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

السياسة العامة للقبول في الجامعات: تعرفها دراوشة والشرمان (2018، 318) بأنها "الأسس والمعايير التي تعتمدها إدارة التعليم العالي لقبول الطلبة في جامعاتنا الأردنية بعد اجتياز مرحلة الثانوية العامة بنجاح".

أما **إجرائيًا** فتعرفها الباحثة على أنها السياسة العامة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2023/2022 الصادرة استنادًا لأحكام المادة (6) البند (6) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (22/2022) تاريخ 2022/6/20، والتي تم التعرف على واقعها في الجامعة الأردنية من خلال الأداة التي طورت لهذا الغرض.

القادة الأكاديميون: ويقصد بهم "الأشخاص الموكل إليهم بالأعمال الإدارية في الجامعة من (مدير جامعة، وعمداء الكليات في الجامعة، ورؤساء الأقسام)" (الشهراني، 2018، 587).

وتعرفهم الباحثة **إجرائيًا** بأنهم الأشخاص الموكل إليهم بالأعمال الإدارية (عميد، مساعد عميد، نائب عميد)، إضافة إلى رؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدب النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتعقيب عليها وموقع الدراسة الحالية منها.

أولًا: الأدب النظري

يتناول الأدب النظري التعليم الجامعي، والتعليم العالي في الأردن، وسياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي، مبادئ وأسس القبول في الجامعات وأهميتها وأنواعها، والتجارب العالمية في قبول الطلبة في جامعات، وتكافؤ الفرص التعليمية، والتحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن.

التعليم الجامعي

تعد الجامعات أساس التقدم لدى الكثير من الدول التي نجحت في مجال التعليم، ومن الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات في تطوير أفرادها وتحقيق التنمية في كافة المجالات، باعتبار التعليم الجامعي يشغل قمة الهرم التعليمي الذي يُوفّر الأطر الضرورية التي يحتاجها المجتمع.

وتُمثّل الجامعات في الوقت الحاضر مجتمع الشباب المستقل الذي يشكل أحد الأوردة الأساسية للمجتمع الأردني، حيث تحتضن مُختلف القوى العاملة والمدرّبة التي تصل بالمجتمع إلى التقدّم والرُقيّ الحضاريّ، ويُقدم التعليم الجامعيّ تعليمًا متخصّصًا لطلابه في مجالات مختلفة، يُؤهلهم بعد ذلك لسوق العمل والمساهمة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك تسعى الدولة لتوفير جميع الخدمات التي تُؤهل الطلبة والذين يُمثلون العمود الفقري وحركة التنمية لمستقبل أفضل (حسن وعبد الحميد، 2019).

وأكّدت الكثير من الدراسات والبحوث على أنّه يُمكن تقسيم وظائف الجامعة إلى ثلاث وظائف أساسيّة وهي البحث العلمي والتدريس "التعليم" وخدمة المجتمع، والتي تعتمد على الاختيار المناسب لمدخلات الجامعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال نُظم وسياسات قبول فعّالة، في ضوء تنافس جامعي في ذلك، وتحدّد السياسات السائدة المهام الأساسية للجامعات بثلاث مهام، تتمحور حول العلم وهي: إعداد الكوادر من خلال التدريس (نشر العلم)، والبحث العلمي (إنماء العلم وتطويره)، وخدمة المجتمع (توظيف العلم) (القرني، 2018).

وأهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشكّ أنّ بداية التقدم الحقيقية هي التعليم، وأنّ كلّ الدول التي تقدّمت من بوابة التعليم، بل إنّ الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها، ومما لاشك فيه أيضًا أنّ جوهر الصراع هو سباق في تطوير التعليم، وأنّ حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي، وعليه فالتعليم العالي يُشكل الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدُم، ويُعد مؤشرًا على تقدّم الأمم وقدرتها على توظيف نتائجه لما فيه صالح الأفراد والمجتمع (الرفادي والرقيعي وبدر، 2022).

ويُعرف التعليم العالي بأنّه مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية وتُعتبر قمة هرم المراحل التعليمية، وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي، وإنّ مؤسسات التعليم العالي من أهمّ المؤسسات المجتمعية التي تُسهم في تنمية وتطوير المجتمع؛ فهي مركز إشعاع لكل ما هو جديد من معرفة وفكر ومصدر أساسي يقوم بتأهيل وصقل أجيال متتالية من الخريجين، على اعتبار أنّ المرحلة الجامعية تُشكل منعطفًا مؤثرًا في صياغة الشخصية المستقبلية للطلبة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الإنتاج العلمي والفكري، والنهوض بكافة قطاعات المجتمع؛ إذ تتخرج منها الكوادر البشرية القادرة

على قيادة حركة التنمية والتطور والتي تستهدف بالمقام الأول خدمة المجتمع، ورسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات (العوامرة، 2018).

التعليم العالي في الأردن

تمّ إنشاء وزارة التعليم العالي الأردنية عام 1985، إلا أنّه قد أُعيد تأسيسها في عام 2001 بمسمى جديد هو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا في أنماطه وأساليبه ومجالاته بهدف تنظيم وتطوير قطاع التعليم العالي في المملكة، وتنفّذ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أعمالها من خلال قناتين رئيسيتين إحداهما عدد من المجالس واللجان من أهمها مجلس التعليم العالي واللجان الأكاديمية ومجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وغيرها، والقناة الأخرى لتنظيم العمل في الوزارة من خلال المديريات المختلفة للجان المتخصصة التي تقدم الدعم للجامعات والمنح والقروض ووضع معايير ضمان الجودة للمحافظة على نوعية وجودة مخرجات برامج وتخصصات هذه المؤسسة وغيرها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023).

ويتولى مجلس التعليم العالي العديد من المهام، من أهمها ما جاء في قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته ومنها وضع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الرسمية وفقًا لأسس يعتمدها المجلس لهذه الغاية، والتنسيب بتعيين رؤساء الجامعات الأردنية وفقًا لقانون الجامعات الأردنية النافذ، وتعيين رؤساء وأعضاء مجالس أمناء الجامعات وفقًا لقانون الجامعات الأردنية النافذة (مجلس التعليم العالي، 2023).

وبموجب قانون التعليم العالي رقم 23 لسنة 2009 وتعديلاته أنشئت وحدة تنسيق القبول الموحد لتتولى تطوير وتنظيم وتنسيق عملية قبول الطلبة (الثانوية العامة والتجسير) في الجامعات الأردنية الرسمية لمرحلة البكالوريوس، وكذلك تقديم معلومات شاملة عن المكرمة الملكية السامية لأبناء العشائر

في البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة، وفق الأسس التي يضعها مجلس التعليم العالي، ومن أجل أن تحقق وحدة تنسيق القبول الموحد هدفها فإنها توفر عبر موقعها الإكتروني بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وشاملة، عن الجامعات الأردنية وتخصصاتها وشروط الالتحاق بكل منها، في الوقت المناسب للطلبة ولذويهم، وبأيسر السبل وأسهلها، وبالحد الأدنى من الجهد والوقت والكلفة المالية (مجلس التعليم العالي، 2023).

وفي عام 2007 صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 بحيث أعطيت استقلالًا إداريًا وماليًا لتأخذ دورها في وضع وتطبيق معايير الاعتماد العام والخاص وضمان الجودة على مؤسسات التعليم العالي الأردنية لرفع سوية أداء هذه المؤسسات، حيث تقوم بالإشراف والمتابعة ل (10) جامعات رسمية و(21) جامعة خاصة وتضم هذه الجامعات (34155) عضو هيئة تدريس و (267489) طالبًا وطالبة في درجة البكالوريوس، كما تشرف وتدقق كافة التخصصات المطروحة في تلك الجامعات والتي تشتمل (105) تخصصًا لبرنامج البكالوريوس (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023).

ويتولى مجلس أمناء الجامعات كما يشير إليه قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته العديد من المهام حيث يقوم برسم السياسة العامة للجامعة وإقرار الخطة السنوية والاستراتيجية للجامعة بناء على مجلس الجامعة ومتابعة تنفيذها وتقييمها ، وتقييم أداء الجامعة وقياداتها من الجوانب جميعها بما فيها الأكاديمية والإدارية والمالية والبنية التحتية ومناقشة تقارير التقييم الذاتي المقدمة منها دوريًا، كما يتولى مجلس الأمناء التنسيب للمجلس بإنشاء الكليات والأقسام والمعاهد والمراكز العلمية التابعة لها داخل المملكة أو خارجها، بالإضافة إلى التنسيب للمجلس بإنشاء البرامج والتخصصات الأكاديمية ودمجها أو إلغائها أو وقف القبول فيها، وتحديد أعداد المقبولين في

حقول التخصصات المختلفة، وتحديد الرسوم الدراسية التي تستوفيها الجامعة من الطلبة في مختلف التخصصات، إضافة إلى تحديد أسس القبول وأعداد المقبولين في حقول التخصصات المختلفة أو وقف القبول فيها وفقًا لمعايير الاعتماد وضبط الجودة، وذلك بتوصية من مجلس العمداء ضمن السياسة العامة التي يقرها المجلس (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023).

سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي

تُعرف السياسة العامة للقبول في الجامعات بأنها: "مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة، التي يتم بناء عليها اختيار الطلاب" (Polesel & Freeman, 2015:5)، وتُعرفها القرني (2018، 4) بأنها "تلك المعايير والإجراءات والقواعد التي تحدّدها الجامعات كأساس لمنح الموافقة على التحاق الطلاب بكلياتها المختلفة".

وبناء على ما سبق يمكن تعريف السياسة العامة للقبول في الجامعات بأنها الأسس والإجراءات التي تحكم المفاضلة بين الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، بما يُحقّق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلبة، وبما يتناسب مع قدراتهم وميولهم نحو التخصص المراد الالتحاق به.

وفي ذات السياق أشارت محمد (2019) إلى أهمية أنظمة القبول في مؤسسات التعليم العالي، وأكّدت على أنّها خدمة وطنيّة ترفع درجات وعي الطلبة، وتُكسبهم المهارات الفنية اللازمة لعملهم المستقبلي، وتُوجّه سلوكهم بما يتفق مع قيم المجتمع، كما أنها تربط فرص الالتحاق بالتعليم العالي، كمًا ونوعًا بحاجات النمو الاقتصادي، وتُلبي احتياجات التنمية من الكوادر المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات، وتعمل على إيصال الطلبة الأكفّاء إلى التعليم الجامعي وتُوزعهم على الفروع والتخصصات، وفقًا لرغباتهم وقدراتهم، وتعمل على تحسين أحوال الفرد والرفع من مستوى معيشته،

وتأتي أهمية سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي لضرورته في وضع برامج إرشادية، لطلبة مرحلة الثانوية العامة تهدف إلى مساعدتهم في اختيار التخصص.

وتحتل قضية القبول في التعليم الجامعي صدارة الموضوعات التي تشغل المهتمين به؛ وذلك تبعًا للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، ولأنها تمس رغبات عدد كبير من أفراد المجتمع والتي تواجهه كل عام، كما يمكن القول إن من أصعب القرارات التي تواجهها الجامعات اليوم هو قرار انتقاء طلبتها من بين الأعداد الكبيرة المتقدمة لها، مما يؤدي إلى اختلاف في أنظمة القبول وتعدد نماذجه (المنيع، 2018).

وتشير دراسة دراوشة والشرمان (2018) إلى أن تحقيق أطر فلسفية لسياسات القبول، يُعد أمرًا في غاية الأهمية لتحقيق مبادئ المساواة والعدالة، بحيث تحقق فهمًا سياسيًا واجتماعيًا واعيًا ودقيقًا في المجتمع، حيث من الممكن أن يعزز ذلك مبادئ قيمية تتمثل في الانتماء الوطني والعمل الواعي الوطني، وإن وضوح الغايات والرسالة، وعمق الأهداف المصاغة بلغة واضحة ودقيقة يجعل منظومة العمليات والإجراءات التي توظف ضمن فهم واقعي في غاية الأهمية للتقدم خطوة نحو المستقبل. لذا فإنّ على متخذي القرارات أن يكونوا على وعي تام وحقيقي لكافة مكونات المجتمع، ليكون قرارهم متجه نحو الفاعلية.

مبادئ وأسس القبول في الجامعات

أمّا مبادئ وأسس القبول في الجامعات فينبغي أن تُساير المبادئ والتوجهات العالمية الأساسية، وأهمها: أن يتفق نظام القبول مع القدرة الاستيعابية الخاصة ببيئات التعليم العالي، ومع التغيرات التي تطرأ على ساحة التعليم العالي والزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، وأن يمتلك القدرة على التكيف مع التنقل المتزايد للطلبة من بيئة إلى أخرى (European Parliament, 2014)، وتقوم معظم

مؤسسات التعليم العالي على مبدأ الانتقاء على مستوى العالم، وأن القبول فيها يتم بناء على ركيزتين أساسيتين هما السعة المكانية، وعلامات الطلبة في الثانوية العامة، وتتفاوت سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بين كافة بلدان العالم من حيث معايير القبول، بحيث تعتمد معظمها على نظم ومعايير متعددة في انتقاء طلبتها، كالاعتماد على درجات الطالب في المرحلة الثانوية أو استعداده للنجاح في الدراسات التي تقدمها، أو على الخصائص والسمات العقلية والنفسية للطلبة، وهذه المعايير تتراوح ما بين أسس أكاديمية وغير أكاديمية، وأحيانًا يتم الجمع بينهما تحقيقًا لأفضل استثمار في الموارد البشرية، ويجب أن تتسم مبادئ وأسس القبول بأربعة معايير أساسية وهي: المساواة، الشفافية، العدالة، والجدارة (الدهشان، 2015).

أهمية وجود أنظمة القبول في الجامعات

ويذكر اللحيدان وآخرون (2021) أن الارتفاع الكبير في الطلب يزيد بلا شك من حجم المسؤولية التي تقع على عاتق الجامعات والوزارة عند وضع أنظمة القبول للسنوات القادمة، حيث تُحتم المسؤولية وجود مُحددات متميّزة وأنظمة من شأنها أن تُحفّز الطلبة ليعملوا على تنمية قدراتهم ومهاراتهم بما يتماشى مع هذا المستوى من التعليم، مع ربط ذلك بمتطلبات سوق العمل وبخطط التنمية، بالإضافة لذلك فإن عملية الانتقاء بصورة عامة تساعد في تركيز جهود الجامعات على فئة مستعدة ومؤهلة.

وأن إشراك كافة الأطراف المعنية في تطوير سياسات القبول له أهمية حاسمة في تحقيق الجودة والشمولية والشفافية وبالتالي المساهمة في الانتقال السلس من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي (united nations educational, scientific, and cultural organization ,2015).

وترى الباحثة أن أهمية وجود أنظمة القبول في الجامعات انطلقت من الاتجاهات العالمية الحديثة التي تؤكد على ضرورة اختيار الطلبة المقبولين في الجامعات بعناية ووفق أسس علمية مدروسة مع

الالتزام بمواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية، إضافة إلى التدني الواضح في مستوى الطلبة الخريجين من الجامعات، في ضوء التطور المستمر في احتياجات سوق العمل والذي أحدث تغييرًا في أنظمة القبول ومن خلال ما سبق؛ تتضح أهمية أن تضع الجامعات أنظمة واضحة ومحددة للقبول فيها، حيث لا يمكن الاستغناء عن هذه العملية بل لابد من إيلائها الاهتمام اللازم وتحديدها بعناية.

التجارب العالمية لقبول الطلبة في الجامعات

إن المتتبع لمشكلة القبول يلاحظ تباين في وجهات النظر حولها، وتأثرها بالفلسفات التربوية والاجتماعية السائدة، مما يؤثر بدوره على تعدد سياسات القبول التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي على مستوى كافة دول العالم، فلا يمكن الاتفاق على سياسة ونظام واحد نظرًا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية (محمد، 2019)، وقد تم الاطلاع على بعض التجارب العالمية وتم عرضها كالتالي:

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية

يُعد التعليم العالي في الولايات المتحدة رائدًا ومتقدمًا وتحتل جامعاتها الصدارة وفقًا لعدة مقاييس، ومثالًا ما جاء في مؤشر Q5 للتعليم العالي لأفضل جامعات العالم بعام 2020م حيث أتى على رأس القائمة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology الأمريكي، وبالمركز الثاني كأفضل جامعة على مستوى العالم جاءت جامعة ستانفورد Stanford الأمريكية الشهيرة، ثم بالمركز الثالث جامعة هارفرد Harvard الأمريكية، بالإضافة لكون هارفرد في عام 2020م كانت الأولى على مستوى العالم في تدريس الطب والعلوم الاجتماعية والإدارة والثانية عالميًا في الفنون والعلوم الإنسانية والطبيعية (Top Universities (QS), 2021-2020).

أما فيما يخص طبيعة نظام القبول بالتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، فتتبع غالبية الكليات والجامعات سياسة تقضي بقبول الطلاب في مرحلة البكالوريوس أو رفض انتسابهم إلى الجامعة ككل، ويوضع بعض الطلاب على لائحة الانتظار عوضًا عن رفضهم، حيث قد يتم قبولهم في حال انسحب أحد الطلاب المقبولين، وتتنوع مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد كليات المجتمع التي تنتهج نظام السنتين في الدراسة وتعتمد أنظمة القبول فيها على سياسة القبول غير المشروط، كما توجد مؤسسات خاصة أو ما يسمى بالجامعات الأهلية والتي يتم القبول فيها على أساس تنافسي، كما توجد كبرى بالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم شروطًا ومعايير محددة وصارمة وفق مبدأ الانتقائية (العبد المنعم، 2016).

وتتمثل هذه المعايير في مستوى تحصيل الطلبة في الثانوية، ومراجعة سجل الطالب في مراحل التعليم العام لمعرفة مستوى التحصيل العلمي، وتوصيات مدير المدرسة أو المعلمين أو المرشد الطلابي، والنجاح في اختبار دخول الجامعة مثل: (SAT وACT)، واختبارات الاتجاهات والميول، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، وتضع كل جامعة معايير قبول معينة يتم في ضوئها قبول الطلبة المتقدمين إليها، وتتفاوت هذه الجامعات في تلك المعايير، فنجد في صفوة الجامعات يقبل فقط 10% من الطلبة المتقدمين (الخراشي، 2021).

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات إسبانيا

تشترط الجامعات الإسبانية على الطلبة المتقدمين للدراسة فيها أن يكونوا حاصلين على شهادة معادلة للثانوية العامة الإسبانية (Bachille)، وأن يجتازوا اختبارًا من شقين اسمه (Selectividad) والهدف من هذا الاختبار هو إثبات صلاحية الطلبة للدراسة الجامعية، وذلك من حيث توفر النضج الأكاديمي لديهم، ويجري في البداية قياس المستوى العام لمعلوماتهم، والقدرة على تحليل المشاكل،

وقدرتهم على فهم التصورات، واستخدام اللغة، أما الجزء الثاني من الاختبار فأنه يختص بالمعارف المتعلقة بالتخصصات العلمية، وتضع الجامعات معايير القبول بناءً على متوسط درجات الثانوية العامة، ونتائج الاختبار (شنايدت، 2011).

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات بريطانيا (المملكة المتحدة)

تشترط الجامعات البريطانية على الطلبة المتقدمين اجتياز المستوى المتقدم من الثانوية A– Level وGCE advanced والذي يحتاج التدريب فيه إلى سنتين إضافيتين بعد المستوى العادي من الثانوية العامة O– Level، ويتميز التعليم الجامعي في بريطانيا باللامركزية، حيث لكل إقليم نظام خاص به، وتُعد الجامعات الإنجليزية مرجعية للجامعات حول العالم فهي من أعرق وأقدم الجامعات على مستوى العالم (العامري، 2017).

ويشير الزامل (2012) إلى أنه في جامعة أكسفورد Oxford يتنافس الطلبة المتقدمين للجامعة على القبول بناء على المعدل الثانوية العامة التراكمي (تحتوي على مواد تخصصية، كتمهيد للتخصص)، واختبار القدرات والتقرير الشخصي للطلبة الذي يضم الهوايات، ودرجات الاختبار التحصيلي، وخبرات العمل والطموحات.

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات الصين

إن الحصول على شهادة الثانوية العامة مع اجتياز امتحان شامل وطني من أبرز وأهم المعايير للقبول في التعليم العالي في دولة الصين، وهذا الاختبار يشرف عليه المجلس التربوي وهو امتحان شهادة التخرج من الثانوية والذي يقيس تحصيل الطلبة في المرحلة الثانوية ضمن أهداف هذه المرحلة، وتوجد لجنة محلية للقبول في التعليم العالي تقوم بتحديد الدرجة الدنيا مع الأخذ بعين الاعتبار المجموع العام للدرجات التي يحصل عليها الطالب المتقدم من ضمن شروط القبول بما يتماشى مع

خطط التنمية الاجتماعية في الصين، وتختلف إجراءات القبول من سنة لأخرى وحسب المقاطعات، ولكن إذا كان الفرع المتقدم له علميًا فالاختبارات تشمل الفيزياء والرياضيات، وإذا كان أدبيًا فالاختبارات تشمل الجغرافيا والتاريخ (حداد، 2003؛ إبراهيم، 2022).

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات فرنسا

يتميز القبول للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية بسيطرة الدولة عليه من حيث التمويل لهذه المؤسسات المخولة بمنح الشهادات الرسمية ومجانية التعليم، وشروط القبول في مؤسسات التعليم العالي هو ملء استمارة القبول وبعد دراستها من لجنة متخصصة يتم قبول الطلبة، ومنذ عام 2007 بدأت كافة مؤسسات التعليم العالي الفرنسية تأخذ بما يُطالب به مشروع إصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية بضرورة التقليل من أهمية درجة الثانوية العامة في القبول، وفي عام 2007 أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات ميثاق التعليم العالي لمواجهة التحديات الجديدة في التعليم العالي ويعكس التصور المستقبلي لأعداد خريجي المدارس الثانوية الذين يسجلون للالتحاق بالتعليم العالي (إبراهيم 2013).

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات السويد

يتحدد القبول في مؤسسات التعليم العالي السويدية بعدد من المقاعد سنويًا وبقرارات يتم إعلانها من قِبل وزارة التعليم العالي، أما متطلبات الالتحاق فهناك متطلبات عامة ككفاءتهم في اللغة السويدية باجتياز اختبار اللغة السويدية، إضافة لمتطلبات خاصة مثل معدل الشهادة الثانوية العليا، وهناك اختبارات مختلفة وبعض المقابلات التي تجرى للتحقق من تمكن الطالب من مهارات يتطلبها البرنامج الدراسي المتبع في مجال دراسة الطب، وإذا ما زاد عدد المتقدمين عن المقاعد الشاغرة في مؤسسات

التعليم العالي فتتم المفاضلة في الاختبار على أساس معدلات الثانوية العامة واجتياز اختبارات المفاضلة التي تعقدها الجامعات الوطنية (الزامل، 2011).

السياسة العامة لقبول الطلبة في جامعات المملكة الأردنية الهاشمية

بدأت سياسة القبول في الجامعات الأردنية عام 1980، إذ تحاول تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة والمساواة لجميع أبناء المجتمع الأردني، إلا أن هذه السياسة تتعرض للانتقادات من قبل الخبراء التربويين الذين يطالبون بأن تكون أسس القبول في الجامعات على أساس التنافس الحر وعلى معدل الطالب في الثانوية العامة (شقاح وآخرون، 2014).

ويُعدّ النجاح في امتحان الثانوية العامة الذي تعقده وزارة التربية والتعليم في نهاية كل سنة دراسية المعيار الوحيد المعمول به حاليًا لقبول الطلبة في برامج التعليم العالي سواء المتوسط منها أو الجامعي، إلا أن أسس القبول في التعليم العالي الجامعي تخضع لمبدأ التنافس وفقًا لمعدل الطلبة في امتحان الثانوية العامة مع مراعاة بعض المبادىء المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية والمناطق الأقل حظًا، لذلك أقرّ مجلس التعليم العالي منذ عدة سنوات سياسة فحواها ألّا يقل معدّل الطالب المقبول في الجامعات الحكومية عن 65% وفي الجامعات الخاصة عن 60% (دراوشة والشرمان، 2019).

ويختلف الحد الأدنى لمعدل علامات الطالب في امتحان الثانوية العامة الذي يُؤهل صاحبه للقبول من كلية إلى أخرى فعلى سبيل المثال المعدل الأدنى لقبول الطلبة في كليات الهندسة هو 80%، وفي كليات الطب 85، أما التعليم العالي المتوسط (كليات المجتمع) فإنّ الحد الأدنى للقبول هو النجاح في امتحان الثانوية العامة أي بمعدل 50% (مجلس التعليم العالي، 2023).

ويوضح ملحق (4) السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2023/2022 الصادرة استنادًا لأحكام المادة (6) البند (6) من قانون التعليم العالي

والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (272/2022) تاريخ 20/6/2022.

تكافؤ الفرص التعليمية

تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية حيث إن تفسيراته تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي نفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى؛ وذلك لأنه مفهوم معقد وغير محدد، وأنه مفهوم افتراضي أكثر منه وصفي وله العديد من الجوانب، ومن ثم من الممكن تحليله وتفسيره من عدة زوايا، ويقصد بمبدأ تكافؤ الفرص توفير الشروط الموحدة والمتساوية بين جميع أفراد المجتمع فيما تتيحه الدولة من فرص (حسن، 2019).

وتعرف مكناسي (2018، 89) تكافؤ الفرص التعليمية بأنها "حصول كل فرد على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين في الالتحاق بالتعلم المتاح في مجتمعه دون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتمكن من الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة".

وعلى الأنظمة التعليمية أن تتبنى اللوائح والتشريعات التي تدعم مختلف جوانب تكافؤ الفرص التعليمية، بحيث تزيل كافة أنواع وجوانب اللامساواة، سواء على أساس الدين أو الطبقة الاجتماعية أو العرف أو الجنس أو المستوى الاقتصادي، ويمكن القول أن تكافؤ الفرص التعليمية من الموضوعات التي يهتم بها الباحثون في كافة العصور باعتباره حق أساسي في الحياة، وتبقى قضية تكافؤ الفرص التعليمية على رأس القضايا التربوية المطروحة، وذلك مهما تعثرت ظروف المجتمعات واختلفت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية (طايع وآخرون، 2021).

والتعليم حق لكافة الفئات وله دور مركزي في التنمية البشرية، دون تفريق بسبب العقيدة أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو غيرها، فهو أساسيًا في ممارسة سائر الحقوق الأخرى، والحق في التعليم معترف به دوليًا وفق الآليات والمعايير التي تضمن امتثال الكيانات التعليمية لمبادئ حقوق الانسان فهو يُمكّن الفئات جميعها من المشاركة في المجتمع وتحقيق الاستقلال الشخصي– (Carmen, 2016)، فالتعليم ليس فقط حق للإنسان من الناحية القانونية، ولكنّه حق على المجتمع من الناحية الإنمائية لضمان تنمية شخصيات أفراده ليصبحوا مواطنين صالحين يمكنهم المشاركة في بناء وتنمية المجتمع، حيث إن العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية من القضايا المحورية التي تقع على قائمة أولويات الحكومات والأسر، خاصة وأن هناك العديد من المعوقات التي تواجه ذلك (غنايم، 2018).

كما أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يُعد من المبادئ الراسخة لدى معظم القائمين على إعداد السياسة التربوية في العالم، وكذلك الحقوقيين وغيرهم من العاملين بالمنظمات الدولية التربوية والإنسانية، وهذا المبدأ له ركائز أساسية يقوم عليها وفلسفة واضحة، ومن الأسس التي يقوم عليها مبدأ تكافؤ الفرص هو إعادة توزيع المكاسب التعليمية على أساس القدرة وعلى أسس تربوية، وذلك بغض النظر عن العوامل الأخرى، فينبغي أن تعتمد نتيجة الممارسات التعليمية على قدرات الفرد واختياراته وعلى الموهبة، بعيدًا عن مكانته الاجتماعية وقدراته الاقتصادية وغيرها (طايع وآخرون، 2021).

ويشير الدهشان (2015) إلى أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعني فقط المساواة في حق التعليم لجميع الأفراد بل يعني المساواة في الفرص التي تُمكّن الطلبة من التخرج والنجاح، فتكافؤ الفرص في

عملية التعليم يتضمن بالإضافة إلى التكافؤ في فرص الالتحاق والقبول، تكافؤ في فرص الاستمرار فيه والتحصيل والنجاح والاستمرارية به حتى بعد التخرج.

وبناءً على ذلك فإن فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية تنبع من أنّ حق التعليم للجميع مكفول إنسانيًا ودينيًا وقانونيًا، وذلك دون تفرقة لأي سبب، وأنّ توفير هذا الحق بفرص متكافئة ووصوله للجميع يضمن العمل المتقن من جانب كل أفراده من أجل رفعة المجتمع وتقدمه، كما يضمن استقرار المجتمع والسلامة بين أفراده.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن

تواجه أنظمة التعليم العالي في العالم أجمع تغيرات مذهلة في شتى جوانب الحياة لاسيّما تلك التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية، والتي أسهمت في التأثير على كافة المعارف والعلوم وأدّت إلى بُزوغ تخصصات جديدة، مما تطلب من الأنظمة التخلي عن جمودها والأخذ بقدر متزايد من التنوع والمرونة، وقد لوحظ أن التعليم العالي الأردني عانى لسنوات من اختلالات متراكمة في محاور رئيسية تمثلت بـ: "أسس القبول والموارد البشرية والبحث العلمي والتشريعات، وضمان الجودة والبيئة الجامعية والحاكمية، والدراسات العليا والتعليم التقني والتكنولوجي وتمويل الجامعات، وأساليب القيادة والإدارة والتخطيط الإداري والأكاديمي والمالي، وقد انعكست هذه الاختلالات سلبًا على مستوى مخرجات التعليم العالي الثقافي والعلمي وظهر ذلك في ارتفاع أعداد العاطلين من الأكاديميين وازدياد حالات العنف في الجامعات الأردنية، وغياب الاهتمام بالمشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، لذا بات أمر تطوير وإصلاح منظومة التعليم العالي مطلبًا وهدفًا يسعى الأردن لتحقيقه من منطلق أن إصلاح المجتمعات يبدأ بإصلاح وتطوير منظومة التعليم العام ومنها التعليم العالي (إرشيدات، 2019).

بعد دراسة الأدب النظري، والسياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى، فإنّ هذه الدراسة تناولت الأبعاد التالية: واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعة الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها من حيث أسس ومعايير القبول الجامعي الحالية، وقوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد، وتكافؤ الفرص التعليمية، إضافة إلى مقترحاتهم لتطوير هذه السياسة.

ثانيًا: الدراسات السابقة ذات الصلة

بعد الاطلاع على الأدب النظري في الميدان التربوي، والوقوف على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، تم عرضها تسلسليًا من الحديث إلى القديم كما يأتي:

جاءت دراسة الجموعي (2022) بهدف التعرف إلى واقع نظام القبول الجامعي بالجامعات السعودية، واستخلاص أبرز التجارب العالمية في نظام القبول الجامعي، وتقديم تصوّر مُقترح لتطوير نظام القبول الجامعي في الجامعات السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحقيق أهداف البحث، تم جمع البيانات باستخدام أداة تحليل الوثائق، وتم تطبيق الدراسة على نظام القبول الجامعي بالجامعات السعودية من خلال الوثائق الرسمية والتعميمات الوزارية الصادرة من الهيئات المسؤولة عن القبول الجامعي بالمملكة العربية السعودية، وقدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لتطوير نظام القبول الجامعي بالجامعات السعودية، يتكون من إطار مرجعي وتحديد أصحاب المصلحة، ومصادر المعلومات والبيانات، وأهداف التصور المقترح، والسيناريو المستقبلي وآليات التنفيذ ومعوقات التطبيق وآليات مواجهة تلك المعوقات وجهات التنفيذ كما قدمت الباحثة بعض التجارب العالمية في القبول الجامعي وهي اختبار ACT ، واختبار

SAT، واختبار BMAT، واختبار GRE، واختبار STAT، واختبار GAMSAT، واختبارات القبول بالجامعات السويدية .

هدفت دراسة الرفادي وآخرون (2022) إلى الكشف عن واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية للدول المتقدمة وهي: (أمريكا، اليابان، فرنسا، الصين، السويد)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولأغراض الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، والبالغ عددهم (269) طالبًا وطالبة من كليات جامعة درنة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ مستوى واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية جاءت بدرجة متوسطة، ويُبين هذا أنّ سياسات القبول تحتاج إلى تطوير لضمان تحسين مخرجاتها التعليمية، وتُظهر نتائج الدراسة أيضًا أنّ واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي اللّيبية يُشير إلى أنَ الموظفين في مكاتب التسجيل بالكليات يؤدون واجبهم في إزالة الغموض.

وجاءت دراسة عبد اللطيف (2022) بهدف تقديم تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد وتحليل المعايير الحالية المتبعة في نُظم القبول في الجامعات المصرية والتعرف على مميزاته وعيوبه وكيفية تطويره في ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة بهدف الاستفادة منها في وضع تصوّر مُقترح لتطوير نُظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية بما يتواءم مع متطلبات تطوير التعليم الجامعي في مصر، وقدّم البحث تصورًا مقترحًا لتطوير نُظم القبول بالجامعات المصرية منها: تطبيق سياسات الأجور الموحدة في كافة قطاعات الدولة، وتقنين إجراءات القبول والتأكد من شفافيتها، وأن تتضمن نظم القبول اختبارات

القدرات والمهارات التي تقيس الميول والقدرات الحقيقية للطلاب، ووضع معايير لاختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات المصرية.

وهدفت دراسة الخراشي (2021) إلى الكشف عن معايير القبول في الجامعات وقدرتها التنبؤية بالتحصيل الدراسي للطلاب والطالبات: جامعة الملك سعود نموذجًا، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (7236) طالبًا وطالبة، وصممت استمارة خاصة لجمع البيانات، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيًا حيث بلغ معامل الارتباط القيمة (0.63)، وبينت نتائج تحليل الانحدار المتدرج أن أكثر المتغيرات المستقلة إسهاما في التنبؤ بالمتغير التابع هو اختبار القبول التحصيلي، حيث أسهم بنسبة (34%)، يليه المعدل التراكمي للثانوية العامة ويسهم بنسبة (26)، ثم درجة اختبار القدرات العامة ويسهم بنسبة (19%) في تفسير التباين الحاصل في المعدل التراكمي للطالب في السنة الجامعية الأولى، وتختلف القوة التنبؤية لمعايير القبول باختلاف جنس الطالب ونوع الكلية.

وجاءت دراسة اللحيدان وآخرون (2021) بهدف التعرف إلى واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، ورصد أوجه الشبه والاختلاف بين أنظمة القبول في الدول موضوع المقارنة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام القبول في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية، واعتمدت المنهج الوصفي بالأسلوب المقارن، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من المقترحات لتطوير نظام القبول في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وتمثلت في التحول إلى اللامركزية في وضع أنظمة القبول، والأخذ بالجوانب النفسية والسلوكية، وإعطاء أفضلية القبول للطلاب ذوي الكفاءة العالية كالحاصلين على جوائز عالمية.

أما دراسة ميلتي واوسكان (Metli & Ozcan, 2021) هدفت الكشف عن العلاقة بين أداء الطلاب في التحصيل الدراسي في IBDP وأداء امتحان القبول بالجامعة، تكونت عينة الدراسة من طلاب المدارس الثانوية الذين التحقوا بمدرسة وطنية خاصة ذات برامج دولية في مدينة شرق تركيا بين العامين الدراسين 2012 و2019، وتكونت البيانات من درجات امتحان IBDP وطلبات تصنيف امتحان القبول بالجامعة لجميع خريجي المدارس الثانوية، كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات IBDP وطلبات رتبة امتحان القبول بالجامعة، علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن درجات IBDP لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار كموشر قوي لأداء امتحان القبول بالجامعة.

وهدفت دراسة محمد (2020) التوصل إلى مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير سياسات قبول الطلاب بالتعليم الجامعي وذلك من خلال التعرف إلى موقع الطلاب في التعليم الجامعي والتعرف على العوامل المؤثرة على سياسات القبول وأنواعها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، كما توصل البحث لمجموعة من النتائج منها: أدى الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي إلى لجوء كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد من الجامعات دونما اهتمام بالجودة مما نتج عنه ضعفًا في مستوى الخريجين وعدم قدرة هذه الجامعات على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ولا سيما في الدول العربية، كما أن سياسة القبول المتبعة في أي نظام تعليمي تختلف تبعًا لاختلاف أيدولوجية المجتمع.

هدفت دراسة وهبة (2020) إلى الكشف عن القدرة التنبؤية لمعدل درجات الثانوية العامة بالمعدل التراكمي الجامعي لدى طلبة جامعة عمان العربية للأعوام (2014 وحتى 2018)، وبيان مدى فاعليته كمعيار لقبول الطلبة في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات الجامعية المختلفة، استخدم

فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة وعينته من جميع طلبة جامعة عمان العربية الذين تخرجوا من الجامعة خلال الأعوام (2014 إلى 2018)، والبالغ عددهم (459) طالبًا وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين معدل الثانوية والمعدل التراكمي الجامعي لدى الطلبة في جامعة عمان العربية، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في معامل الارتباط بين معدل الثانوية والمعدل التراكمي الجامعي تبعًا لمتغير الجنس، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في معامل الارتباط بين معدل الثانوية والمعدل التراكمي الجامعي تبعًا لمتغير فرع الثانوية العامة.

هدفت دراسة حسن (2019) إلى البحث عن مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول، والتعرف إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمجانية التعليم الجامعي، والتعرف على مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأهم مستوياته والعوامل المؤثرة فيه، وأوجه القصور في تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات المصرية فى ظل التحديات الراهنة وأزمة التحول، ولذلك استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانتين على عينتين هما: طلاب بعض الكليات بجامعة سوهاج وعين شمس والإسكندرية، وبعض أعضاء هيئة التدريس من هذه الجامعات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي يعني تعدد هذه الفرص وتنوعها ولا يعني تساويها أو تماثلها، وتعدد العوامل المؤثرة على تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وتنوعها، وتفاوتها فيما بينها في التأثير على هذا التكافؤ، وأنه لم ينجح أى من مصطلحي تكافؤ الفرص ومجانية التعليم في تحقيق العدل التربوي لكافة أبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والأوضاع المالية والإدارية،

كما أنه لا توجد حرية للطلاب فى نظم الدراسة بالجامعات تتيح للطلاب دراسة مقررات يميلون إليها دون أخرى وهذا يقلل من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالتعليم الجامعي.

وسعت دراسة فيراو وألميدا (Ferrao & Almeida, 2019) إلى الكشف عن الارتباط بين درجة اختبار القبول بالجامعة والأداء الأكاديمي لطلاب السنة الأولى في البرتغال، تكونت عينة الدراسة من 2697 طالبًا في السنة الأولى في إحدى الجامعات البرتغالية العامة في العام الدراسي 2016/2015، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة اختبار القبول بالجامعة هي أقوى مؤشر على الأداء الأكاديمي في السنة الأولى.

سعت دراسة القرني (2018) إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت فيها الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، ولأغراض الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات تكونت من (37) فقرة موزعة على محورين رئيسين تم تطبيقها على جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (28) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (50) فرد، وتوصلت الدراسة إلى عدّة نتائج من أهمّها: حصل واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط (2.33) من (3) بدرجة عالية، كما حصلت المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على متوسط (2.44) من (3) بدرجة عالية، وقدمت الباحثة تصورًا مقترحًا لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

هدفت دراسة دراوشة والشرمان (2018) إلى تطوير نموذج مقترح حول سياسات القبول لطلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة اليرموك، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولأغراض

الدراسة تم تصميم استبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي تكونت من جميع طلبة الدراسات العليا البالغ عددهم (1272) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ واقع شروط اختيار طلبة الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة اليرموك جاءت بدرجة تقدير متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (الجنس، المرحلة التعليمية، الحالة الاجتماعية)، بينما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (العمر)، وجاءت الفروق لصالح الفئة العمرية أكثر من (30)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (العمل)، وجاءت الفروق لصالح الإجابة (لا يعمل).

وجاءت دراسة ديليك بايزتاش (Beyaztas, 2018) بهدف إلقاء الضوء على أهمية اختبار القبول بالجامعات، ومدى وجود علاقة بين مهارات التعلم والتنظيم الذاتي، واستخدم فيها الباحث المنهج العلائقي، ولأغراض الدراسة تم تصميم استبانة بطريقة ليكارت، إضافة إلى بيانات درجات النجاح الأكاديمي لعينة الدراسة، تكونت عينة الدراسة من 445 طالبًا في نهايات المرحلة الثانوية ومؤهلين لأداء امتحان القبول بالجامعة بمحافظة أرزنجان، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين امتلاك الطالب لمهارات التنظيم الذاتي والميل الإيجابي نحو التعلم العميق والاستراتيجي والنجاح الأكاديمي، وأنّ أهم عامل يؤثر على نجاح امتحان القبول بالجامعة هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب في اختبار الثانوية (الدبلوم)، وأنّ درجات الطالب ترتفع عندما نستخدم أساليب التعليم العميق بينما تنخفض عند اتباع التعليم السطحي، إضافة إلى أنّ اختبارات القبول في الجامعات تقيس قُدرة الطالب على اكتساب المعرفة والتعامل مع مجتمع المعلومات.

سعت دراسة العبد المنعم (2016) التعرّف إلى واقع سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وموظفي عمادة القبول والتسجيل بجامعتي الإمام

محمد بن سعود وشقراء، والتعرف على أبرز توجهات سياسة التعليم الثانوي الداعمة لتطوير سياسة القبول في التعلم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، واشتملت عينة الدراسة على القائمين على تنفيذ سياسة القبول بالجامعات من أعضاء هيئة التدريس المعنيين وموظفي عمادات القبول والتسجيل في الجامعات، كما استعرضت الدراسة سياسات القبول بالجامعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض كبير في الممارسات التي يجب أن تنهض عليها سياسة القبول في الجامعات السعودية وإعادة النظر في سياسة القبول في التعليم الجامعي.

وقام درادكة (2013) بدراسة هدفت الكشف عن واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها، واشتملت عينة الدراسة على (142) قائدًا، يمثلون مجتمع الدراسة (نواب رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (46) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي (أسس القبول ومعايير القبول، وقوائم خارج القبول الموحد، التمويل الجامعي، وتكافؤ الفرص التعليمية، وجودة التعليم)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: حصل واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات على درجة موافقة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسات القبول في الجامعات، تعزى لأثر متغيرات (المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، وتبعية الجامعة، وسنوات الخبرة) وعلى جميع المجالات باستثناء وجود فروق دالة احصائيًا تعزى لأثر متغير الجامعة في مجال التمويل الجامعي ولصالح الجامعات الرسمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسيات القبول في الجامعات تعزى لأثر (سنوات الخبرة) من فئتي (5-

10) ومن (10–فأكثر) وفي جميع المجالات باستثناء مجال قوائم القبول من خارج القبول الموحد، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى معيق حسب وجهة نظر القادة الأكاديميين هو أعداد الخريجين من الثانوية العامة، وبدرجة موافقة كبيرة، كما أظهرت الدراسة أن مقترح القادة الأكاديميين للتطوير هو مشاركة القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في وضع سياسات القبول الجامعي، وبدرجة موافقة كبيرة.

ثالثًا: التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

من حيث الهدف: تنوعت أهداف الدراسات، فاتفقت الدراسة الحالية في أهدافها مع دراسة (درادكة 2013)، واختلفت مع دراسة (عبد اللطيف، 2022؛ Ferrao & Almeida, 2019).

من حيث المنهج المستخدم: اتفقت الدراسة الحالية مع بعض ما جاء في الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي، كما ورد لدى (درادكة، 2013؛ محمد، 2020؛ الرفادي وآخرون 2022؛ القرني، 2022؛ عبد اللطيف، 2022؛ Metli & Ozcan, 2021)، واختلفت في أنها استخدمت المنهج النوعي إضافة للمنهج الوصفي.

من حيث أداة الدّراسة: تشابهت الدراسة الحالية في الأداة المستخدمة مع بعض الدراسات السابقة وهي الاستبانة مع اختلاف المحاور المراد العمل عليها كدراسة (درادكة، 2013؛ الرفادي وآخرون 2022؛ القرني، 2022؛ Beyaztas,2018)، واختلفت في الأداة المستخدمة مع دراسة (محمد، 2020؛ عبد اللطيف، 2022)، حيث اعتمدا على رصد وتحليل معايير القبول.

من حيث العينة: تشابهت الدراسية الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث العينة حيث طبقت على القادة الأكاديميين، واختلفت مع دراسة الرفادي آخرون (2022)، ودراسة الخراشي

(2021)، ودراسة دراوشة والشرمان (2018) التي طبقت على الطلبة الجامعيين، واختلفت مع دراسة وهبة (2020) التي طبقت على الطلبة الخريجين.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها، وفي بناء الإطار النظري ومنهجية الدراسة، واختيار عينة الدراسة، وكيفية تطوير أداة الدراسة ومناقشة النتائج وتفسيرها، والاسترشاد بها في تحديد مجالات أداة الدراسة التي تم من خلالها قياس واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية ومقترحات القادة الأكاديميين لتطويرها.

واختلفت هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة في حدودها الموضوعية والمكانية والزمانية، وتميزت عنها في أنها تناولت موضوع واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية (القبول الموحد للجامعات) ومقترحات لتطويرها، وعلى حد علم الباحثة أن آخر دراسة قدمت في هذا المجال هي دراسة درادكة (2013)، كما أنّ هذه الدراسة استخدمت المنهج المختلط خلال إجابتها عن أسئلة الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفًا لمنهجية الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وأداتها، إضافة إلى الإجراءات التي تم اتباعها للتحقق من صدق الأداة وثباتها، ومتغيراتها والطرق الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها للتعرف على واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعة، وإجراءات تنفيذ الدراسة.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج المختلط، حيث استخدمت المنهج الوصفي المسحي للتعرف إلى واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى، والمنهج النوعي للتعرف إلى مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية والبالغ عددهم (1512)، حسب إحصاءات الموارد البشرية في الجامعة الأردنية لعام 2022–2023، وقد اقتصر مجتمع الدراسة على القادة الأكاديمين في الجامعة الأردنية لأن سياسة قبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية موحدة، كما أن الجامعة الأردنية هي جامعة عريقة ممثِلة للجامعات الأردنية، تضم أكبر عدد من الطلبة ومن أعضاء هيئة التدريس وتشمل كافة التخصصات ويلتحق بها الطلبة من جميع المحافظات الأردنية، كما تضم طلبة من جنسيات مختلفة.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة بواقع (309) قائدًا، وتم تحديد حجم العينة بالرجوع إلى جداول كريجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970)، إلا أنّ الأفراد الذين استجابوا للاستبانة بلغ عددهم (271) قائدًا فتم الاكتفاء بالعينة المتيسرة التي استطاعت الباحثة الوصول إليها، كما تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة لإجراء مقابلات مع أشخاص لديهم الرغبة في إغناء الدراسة بالمعلومات اللازمة، ومن هم رواد في مجال تخصصهم ولديهم معرفة خاصة عن الظواهر المتعلقة بمجال الدراسة وبلغ عددهم (10) من القادة الأكاديميين، ويوضح الجدول (1) توزع عينة الدارسة وفق متغيراتها.

الجدول (1)

توزع عينة الدراسة وفق متغيراتها

المتغير	المستوى/ الفئة	العدد	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	عميد	39	%14.4
	رئيس قسم	28	%10.3
	عضو هيئة تدريس	204	%75.3
	المجموع	271	%100
الكلية	علمية	81	%29.9
	إنسانية	114	%42.1
	صحية	76	%28.0
	المجموع	271	%100
الرتبة الاكاديمية	أستاذ	104	%38.4
	أستاذ مشارك	84	%31.0
	أستاذ مساعد	53	%19.5
	محاضر	30	%11.1
	المجموع	271	%100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	47	%17.4
	10 -5 سنوات	67	%24.7
	أكثر من 10 سنوات	157	%57.9
	المجموع	271	%100

أدوات الدراسة

استخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات وهي:

الأداة الأولى: الاستبانة

لتحقيق هدف الدراسة بالكشف عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى من وجهة نظر القادة الأكاديميين تم تطوير استبانة، وذلك بالرجوع إلى السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى، والأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتكونت (الاستبانة) بصورتها الأولية من (32) فقرة (ملحق (1))، وزعت على ثلاثة مجالات؛ المجال الأول " أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد الحالية وعدد فقراته (17) فقرة "، المجال الثاني " قوائم القبول الحالية من خارج قائمة القبول الموحد وعدد فقراته (5) فقرات "، المجال الثالث " تكافؤ الفرص التعليمية وعدد فقراته (10) فقرات".

صدق الاستبانة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال:

أولًا: الصدق الظاهري: للتحقق من صدق المحتوى للاستبانة تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين في الإدارة والقيادة التربوية، القياس والتقويم، والمناهج وطرق التدريس، بلغ عددهم (10) محكمين (ملحق (2))، وذلك لإبداء آرائهم في وضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية، ومدى ملاءمة الفقرات لقياس ما وضعت لأجله، وملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة ومجالاتها الفرعية، بالإضافة إلى أي آراء أخرى قد يرونها مناسبة سواء بالحذف أو الإضافة أو الدمج، وفي ضوء الأخذ بمقترحات المحكمين وآرائهم، فقد تم حذف بعض الفقرات والإبقاء على الفقرات التي حصلت على توافق مرتفع من المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (33) فقرة (ملحق (3)). ويوضح الجدول (2) مجالات الاستبانة وعدد فقراتها وترتيبها في كل مجال.

الجدول (2)

مجالات الاستبانة وعدد فقراتها وترتيبها في المجالات

رقم المجال	المجالات	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
1	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	18	1-18
2	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	5	19-23
3	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	9	24-33

ثانيًا: صدق البناء: للتحقق من صدق بناء الاستبانة تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) فردًا من مجتمع الدراسة المستهدف ومن خارج عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمجال الذي تنتمي إليه، وبين الفقرات والاستبانة ككل والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3)

قيم معاملات ارتباط فقرات الاستبانة مع المجالات ومع الاستبانة ككل

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
1	0.75**	0.73**	12	0.70**	0.64**	23	0.79**	0.68**
2	0.80**	0.76**	13	0.73**	0.77**	24	0.58**	0.42*
3	0.55**	0.41*	14	0.77**	0.84**	25	0.79**	0.70**
4	0.79**	0.73**	15	0.70**	0.68**	26	0.81**	0.65**
5	0.67**	0.55**	16	0.71**	0.71**	27	0.69**	0.81**
6	0.83**	0.74**	17	0.73**	0.71**	28	0.54**	0.72**
7	0.77**	0.71**	18	0.76**	0.73**	29	0.45*	0.55**
8	0.71**	0.66**	19	0.85**	0.83**	30	0.82**	0.65**
9	0.73**	0.75**	20	0.71**	0.80**	31	0.82**	0.69**
10	0.69**	0.59**	21	0.72**	0.67**	32	0.55**	0.64**
11	0.83**	0.80**	22	0.73**	0.84**	33	0.83**	0.68**

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يبين الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين (0.45 −0.85) كما تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية بين (0.41 −0.84) وجميعها قيم دالة إحصائيًا، وهي قيم مقبولة لإجراء هذه الدراسة (عودة، 2014). وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة مناسبة من الصدق الداخلي والبنائي.

كما تم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (4)

معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها وبالدرجة الكلية

المجال	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	الدرجة الكلية
أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	1			
تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	.779**	1		
تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	.485**	.505**	1	
الدرجة الكلية	.936**	.858**	.739**	1

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يبين الجدول (4) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيًا، مما يشير إلى درجة مناسبة من صدق البناء.

ثبات الاستبانة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test−retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) فرد، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضًا حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (5) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية، وتعد هذه القيم مقبولة إحصائيًا، ما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بثبات جيد، يمكن الاعتماد عليه لتطبيقها على عينة الدراسة.

الجدول (5)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجالات	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	0.82	0.75
تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	0.80	0.79
تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	0.83	0.80
الدرجة الكلية	0.88	0.84

تصحيح أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة تدريج ليكرت الخماسي في الإجابة على فقرات الاستبانة، حيث حدد خمسة مستويات وهي: (موافق بشدة وتعطى الوزن (5)، موافق وتعطى الوزن (4)، موافق إلى حد ما وتعطى الوزن (3)، غير موافق وتعطى الوزن (2)، غير موافق بشدة وتعطى الوزن (1)). وللحكم على استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة اعتمدت طريقة الفئات المتساوية التي تشير إليها غالبية الدراسات السابقة وكثير من المحكمين، والتي تأتي وفقًا للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للتدريج} - \text{الحد الأدنى للتدريج}}{\text{عدد المستويات المطلوبة}} = \frac{(5-1)}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

وللحكم على واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعة تم استخدام المقياس الآتي:

- درجة منخفضة وتمثلها الفقرات التي يتراوح متوسطها (1.00-2.33).

- درجة متوسطة وتمثلها الفقرات التي يتراوح متوسطها (2.34 – 3.67).
- درجة مرتفعة وتمثلها الفقرات التي يتراوح متوسطها (3.68 – 5.00).

الأداة الثانية: المقابلة

لتحقيق هدف الدراسة بالكشف عن مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى والتي جاءت تقديرات عينة الدراسة عنها بدرجة متوسطة وهذا يعني أنّها بحاجة لمزيد من التحسين والتطوير، تم تزويد القادة بنتائج تحليل الأداة الأولى (الاستبانة)، ومنحهم الوقت الكافي لدراستها، وبعدها تمّ إجراء المقابلات شبه المفتوحة قدّم خلالها المستجيبون عددًا من المقترحات التي يرون أنّها تطور السياسة العامة لقبول الطلبة.

صدق المقابلة

تم التحقق من صدق المقابلة من خلال إجراءات الباحثة المتعلقة بإعطاء المعنى الحقيقي والدقة المطلوبة للعبارات لوصف ما تلاحظه أو تسمعه، إضافة لعدم تحيزها نحو الآراء ووجهات النظر، والتفسير الصادق للمواقف بالتفاعل معها كما يدركها ويؤيدها المشاركون، بالإضافة إلى فحص مدى تجانس الأفكار العامة مع المواقف التي تتعامل معها، وفحص البيانات التي تبدو غير منسجمة مع النتائج الأخرى، وتم عرض التفسير وما تم تدوينه على المشاركين وسؤالهم إذا ما كان يعبر عما يجول في ذهنهم أو يعبر عن خبراتهم للتأكد من صلاحيته، وبذلك أصبحت المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق.

ثبات المقابلة

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال تمثيل الاستنتاجات للواقع تمثيلًا حقيقيًا، بالتعايش مع المشاركين وتمديد فترة جمع البيانات لفترات طويلة لإتاحة الفرصة لإجراء تحليلات ومقارنات مستمرة

لهذه البيانات، إضافة إلى إخضاع الباحثة للرقابة الذاتية من خلال عملية التشكيك وإعادة التقييم المستمرين في كل ما تجمعه أو تدونه أو تفسره.

متغيرات الدراسة

تشتمل الدراسة على المتغيرات الديمغرافية الآتية:

- المسمى الوظيفي، وله ثلاث مستويات (عميد)، و(رئيس قسم)، و(عضو هيئة تدريس).
- الكلية، ولها ثلاث مستويات (علمية)، و(إنسانية)، و(صحية).
- الرتبة الأكاديمية، ولها أربع مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر).
- الخبرة، ولها ثلاث مستويات (أقل من 5 سنوات)، و(5–10 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات).

المعالجة الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ومعاملات ارتباط بيرسون لحساب ثبات أداة الدراسة وصدقها.
- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين للفروقات بين تقديرات أفراد العينة وفقًا للمتغيرات.
- للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية.
- وللإجابة عن السؤال الثاني تم استخدم تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر المسمى الوظيفي، والكلية والرتبة الأكاديمية، والخبرة على مجالات واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية.

- وللإجابة عن السؤال الثالث المتعلق بمقترحات التطوير تم عمل مقابلات مع القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية ممن يشغلون وظيفة عميد ونائب عميد ومساعد عميد، ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس، وتحليل البيانات نوعيًا، من خلال تبويبها إلى محاور وتجميعها لاستخراج النتائج وتحليلها للحصول على المعلومات النوعية المطلوبة.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم القيام بالآتي:

- مراجعة سياسة قبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية، إضافة للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- تطوير الأداة الأولى (الاستبانة) بعد الرجوع إلى السياسة العامة والأدب النظري والدراسات السابقة.
- تم عرض الاستبانة على وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة لوزارة التعليم العالي، وعلى المحكمين والمختصين للتأكد من صدقها، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء نتائج التحكيم.
- التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام طريقة معامل كرونباخ ألفا.
- تصميم الاستبانة إلكترونيًا باستخدام الحوسبة (Google Form).
- تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة.
- الحصول على خطاب تسهيل مهمة من جامعة الشرق الأوسط إلى وزارة التربية والتعليم لتطبيق الاستبانة وإجراء المقابلة (ملحق (4)).
- الحصول على خطاب تسهيل مهمة من وزارة التربية والتعليم إلى الجامعة الأردنية لتسهيل مهمة الطالبة في توزيع الاستبانة وإجراء المقابلة (ملحق (5)).

- تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة وتوزيعها بشكل إلكتروني، ولقلة الاستجابات خلال المدة الزمنية المحددة تم توزيعها على القادة بشكل ورقي.
- استرجاع الاستبانات وفرزها وتدقيقها، للتأكد من صلاحيتها، لأغراض التحليل الإحصائي.
- تفريغ استجابات أفراد عينة الدراسة، وتحليل النتائج باستخدام برنامج (SPSS).
- التواصل مع القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية ممن يشغلون وظيفية عميد، ونائب عميد، ومساعد عميد، ورئيس قسم وتحديد موعد المقابلة تبعًا لجداول أعمالهم وحسب ما يتناسب وأوقات فراغهم.
- إجراء المقابلات خلال الفترة الزمنية ما بين 2023/3/23 – 2023/4/10 بواقع (10) من القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية.
- تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات وتحليلها من خلال تبويبها إلى محاور وتجميعها لاستخراج النتائج وتحليلها للحصول على المعلومات النوعية المطلوبة التي لا توفرها الاستبانة وحدها.
- للتحقق من صدق وثبات المعلومات النوعية التي تم جمعها من خلال المقابلات تم إعادة إرسالها للقادة الأكاديميين الذين تمت مقابلتهم في الجامعة الأردنية للتأكد من صلاحيتها، وبذلك أصبحت المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والثبات.
- تفسير النتائج النهائية ومناقشتها.
- تقديم توصيات ومقترحات في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة كما يأتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على "ما واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	3.56	0.52	1	متوسطة
2	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	3.53	0.60	2	متوسطة
3	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	3.01	0.55	3	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.39	0.45		متوسطة

يتبين من الجدول (6) أن تقديرات عينة الدراسة عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبانحراف معياري بلغ (0.45).

أما فيما يتعلق بالمجالات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.01–3.56)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.56) وبانحراف معياري بلغ (0.52) وبدرجة تقدير متوسطة، بينما جاء مجال تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.01) وبانحراف معياري بلغ (0.55) وبدرجة تقدير متوسطة.

وعلى مستوى المجالات الثلاث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

أولًا: أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بأسس ومعايير القبول الجامعي الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
7	يُخصص (15) مقعدًا في كل جامعة لأبناء الشهداء من القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني.	4.34	0.94	1	مرتفعة
12	تتضمن الجامعات عددًا محددًا من المقاعد لأصحاب الاحتياجات الخاصة.	4.11	0.81	2	مرتفعة
1	تستند أسس القبول الجامعي إلى ما تقره وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة لمجلس التعليم العالي.	4.09	0.80	3	مرتفعة
10	يحدد مجلس الأمناء في كل جامعة أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص وفقًا لمعايير الاعتماد وضبط الجودة.	3.90	0.84	4	مرتفعة
2	تُخصص ما نسبته 20% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء العاملين في القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني، والمتقاعدين منهم، بعد تطبيق معيار التنافس فيما بينهم.	3.83	0.94	5	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
15	يُقبل تنافسيًا (42) من أوائل المتقدمين في كل لواء/محافظة، حسب تسلسل معدلاتهم.	3.77	0.78	6	مرتفعة
4	يخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة من السنوات السابقة، والمتقدمين لغايات رفع المعدل.	3.67	0.92	7	متوسطة
6	يخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة الأردنيين المغتربين وتوزيعهم تنافسيًا، وعقد امتحان مفاضلة لهم إن لزم الأمر.	3.67	0.87	7	متوسطة
8	يسمح لطلبة مسارات الفروع المهنية التنافس على القبول في تخصصات مشتركة مع المسارات الأكاديمية.	3.55	0.91	9	متوسطة
14	يخصص ما نسبته 10% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص وفي كل جامعة لأبناء العشائر في مدارس البادية، والمدارس ذات الظروف الخاصة، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.	3.49	0.96	10	متوسطة
9	يُخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء المعلمين العاملين في وزارة التربية والتعليم والمتقاعدين منهم.	3.44	0.96	11	متوسطة
5	يخصص 200 مقعدًا للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأردنية، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.	3.43	0.85	12	متوسطة
17	يخصص عددًا محددًا من المقاعد للطلبة الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأجنبية في العام الحالي بعد معادلتها، وإجراء امتحان مفاضلة لهم في حال تساوي معدلاتهم.	3.39	0.89	13	متوسطة
18	يخصص عددًا محددًا من المقاعد لأبناء الضباط الذين يخدمون خارج المملكة، الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في مراكز آبائهم، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.	3.39	0.87	13	متوسطة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
13	يخصص (55) مقعدًا في الجامعات الأردنية الرسمية لأبناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة وأبناء المتقاعدين منهم.	3.32	0.98	15	متوسطة
11	يُخصص 350 مقعدًا لأبناء المخيمات، يوزع على الجامعات الرسمية المختلفة.	3.24	0.90	16	متوسطة
16	يخصص عددًا محددًا من المقاعد لأبناء الدبلوماسيين الأردنيين العاملين في السفارات الأردنية في الخارج، الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في مراكز آبائهم، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.	2.93	1.01	17	متوسطة
3	يُعتمد معدل الثانوية العامة أو ما يعادلها كمعيار للقبول في الجامعات.	2.46	1.49	18	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.56	0.52		متوسطة

يتبين من الجدول (7) أن تقديرات عينة الدراسة عن أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.56) وبانحراف معياري بلغ (0.52)، أما فيما يتعلق بالفقرات فقد جاءت الفقرة التي تنص على "يُخصص (15) مقعدًا في كل جامعة لأبناء الشهداء من القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبانحراف معياري بلغ (0.94) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة ونصها "يُعتمد معدل الثانوية العامة أو ما يعادلها وحده كمعيار للقبول في الجامعات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.46) وبانحراف معياري بلغ (1.49) وبدرجة تقدير متوسطة.

ثانيًا: تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بتخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	تقبل أعداد محددة من الطلبة المتفوقين في مجالات الرياضة والفنون والموسيقى في كليات الجامعة المختلفة باستثناء تخصص الطب وطب الأسنان.	4.16	0.87	1	مرتفعة
19	تخصص مقاعد لقبول أبناء أعضاء هيئة التدريس، وأبناء أعضاء الباحثين العاملين في الجامعات.	3.68	0.93	2	مرتفعة
20	تخصص مقاعد لقبول أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس والباحثين العاملين في الجامعات.	3.56	0.92	3	متوسطة
22	يقبل الطلبة الأردنيين في تخصصات الجامعة في البرنامج الموازي على ألا تزيد نسبتهم عن 30% من عدد الطلبة المقبولين في البرنامج العادي.	3.50	0.89	4	متوسطة
23	يحصل الطالب الذي يعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على ألا يتجاوز عمر المستفيد ثلاثين عامًا.	2.76	1.32	5	متوسطة
الدرجة الكلية		3.53	0.63	متوسطة	

يتبين من الجدول (8) أن تقديرات عينة الدراسة عن تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبانحراف معياري بلغ (0.63)، أما فيما يتعلق بالفقرات فقد جاءت الفقرة التي تنص على "تقبل أعداد محددة من الطلبة المتفوقين في مجالات الرياضة والفنون والموسيقى في كليات الجامعة المختلفة باستثناء تخصص الطب وطب الأسنان" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبانحراف معياري بلغ (0.87) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة ونصها "يحصل الطالب الذي يعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على أن لا يتجاوز عمر

المستفيد ثلاثين عامًا" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.76) وبانحراف معياري بلغ (1.32) وبدرجة تقدير متوسطة.

ثالثًا: تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بتكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
32	تقدم الجامعة دعمًا ماليًا للطلبة ذوي الإعاقة بنسبة 90%، وتنخفض النسبة في حال توفير الأمور التيسيرية.	4.09	0.97	1	مرتفعة
29	وضوح إجراءات عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي وسهولة تنفيذها وخلوها من العقبات.	3.70	1.01	2	مرتفعة
30	توفر وزارة التعليم العالي عددًا كافيًا من المنح والقروض للطلبة غير القادرين على دفع الرسوم.	3.38	0.92	3	متوسطة
33	أعضاء هيئة التدريس وكفاءاتهم وخبراتهم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع الجامعات الرسمية.	3.26	0.94	4	متوسطة
27	تتضمن السياسة العامة للقبول معايير تراعي العدالة الاجتماعية.	2.87	0.98	5	متوسطة
25	تتوفر المخصصات المالية الكافية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي.	2.80	1.10	6	متوسطة
28	تحديد حصص واستثناءات للقبول لأي فئة من المواطنين يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.	2.62	1.00	7	متوسطة
31	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم.	2.62	1.09	7	متوسطة
26	تتوفر بيئة تعليمية تعلمية متكافئة لجميع الطلبة في المدارس الأردنية.	2.60	1.07	9	متوسطة
24	اعتماد معدل الثانوية العامة وحده كاف لتحقيق العدالة في القبول الجامعي.	2.14	1.40	10	منخفضة
الدرجة الكلية		3.01	0.55	متوسطة	

يتبين من الجدول (9) أن تقديرات عينة الدراسة عن تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.01) وبانحراف معياري بلغ (0.55). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد جاءت الفقرة التي تنص على "تقدم الجامعة دعمًا ماليًا للطلبة ذوي الإعاقة بنسبة 90%، وتنخفض النسبة في حال توفير الأمور التيسيرية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبانحراف معياري بلغ (0.97) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة ونصها "اعتماد معدل الثانوية العامة وحده كاف لتحقيق العدالة في القبول الجامعي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.14) وبانحراف معياري بلغ (1.40) وبدرجة تقدير منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية تعزى إلى متغيرات (المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الكلية، الخبرة)؟".

للإجابة عن السؤال الثاني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة

المتغيرات	المستويات	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	الدرجة الكلية
المسمى الوظيفي	عميد	المتوسط الحسابي	3.63	3.62	2.88	3.40
		الانحراف المعياري	0.32	0.49	0.45	0.26
	رئيس قسم	المتوسط الحسابي	3.47	3.45	2.86	3.28
		الانحراف المعياري	0.57	0.57	0.56	0.46
	عضو هيئة تدريس	المتوسط الحسابي	3.55	3.53	3.06	3.40
		الانحراف المعياري	0.54	0.66	0.56	0.47
الكلية	علمية	المتوسط الحسابي	3.48	3.52	3.08	3.37
		الانحراف المعياري	0.56	0.65	0.56	0.49
	إنسانية	المتوسط الحسابي	3.64	3.63	3.03	3.45
		الانحراف المعياري	0.56	0.70	0.62	0.49
	صحية	المتوسط الحسابي	3.51	3.40	2.89	3.31
		الانحراف المعياري	0.37	0.45	0.39	0.31
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	المتوسط الحسابي	3.54	3.45	3.00	3.36
		الانحراف المعياري	0.52	0.63	0.53	0.44
	أستاذ مشارك	المتوسط الحسابي	3.56	3.50	2.95	3.37
		الانحراف المعياري	0.49	0.60	0.55	0.43
	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي	3.56	3.65	3.16	3.46
		الانحراف المعياري	0.57	0.60	0.55	0.52
	محاضر	المتوسط الحسابي	3.60	3.69	2.92	3.41
		الانحراف المعياري	0.49	0.71	0.62	0.42
الخبرة	اقل من 5 سنوات	المتوسط الحسابي	3.57	3.64	3.21	3.47
		الانحراف المعياري	0.55	0.63	0.56	0.52
	5 –10 سنوات	المتوسط الحسابي	3.53	3.50	2.96	3.35
		الانحراف المعياري	0.50	0.54	0.47	0.42
	أكثر من 10 سنوات	المتوسط الحسابي	3.56	3.52	2.97	3.38
		الانحراف المعياري	0.52	0.66	0.57	0.44

يبين الجدول (10) تباينًا ظاهريًا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية بسبب اختلاف فئات متغيرات المسمى الوظيفي، والكلية والرتبة الأكاديمية، والخبرة.

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي المتعدد على المجالات جدول (11) وتحليل التباين الرباعي للأداة ككل جدول (12).

الجدول (11)

تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر المسمى الوظيفي، والكلية والرتبة الأكاديمية، والخبرة على مجالات واقع السياسة العامة

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المسمى الوظيفي	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	0.48	2	0.24	0.88	0.41
ويلكس=0.971	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	0.42	2	0.21	0.53	0.58
ح=0.261	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	1.27	2	0.63	2.13	0.12
الكلية	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	1.49	2	0.74	2.72	0.06
ويلكس=0.953	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	1.97	2	0.98	2.49	0.08
ح=0.052	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	1.31	2	0.65	2.20	0.11
الرتبة الأكاديمية	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	0.17	3	0.05	0.20	0.89
ويلكس=0.954	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	1.73	3	0.57	1.46	0.22
ح=0.204	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	0.97	3	0.32	1.08	0.35

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الخبرة	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	0.13	2	0.06	0.24	0.78
ويلكس=0.976	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	0.39	2	0.19	0.50	0.60
ح=0.376	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	0.97	2	0.48	1.62	0.19
الخطأ	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	71.26	261	0.27		
	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	103.15	261	0.39		
	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	77.77	261	0.29		
الكلي	أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد	73.38	270			
	تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد	108.11	270			
	تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد	83.49	270			

يتبين من الجدول (11) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر المسمّى الوظيفي في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الكلية في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات.

الجدول (12)

تحليل التباين الرباعي لأثر المسمى الوظيفي، والكلية والرتبة الأكاديمية، والخبرة على واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المسمّى الوظيفي	0.37	2	0.18	0.91	0.40
الكلية	1.01	2	0.50	2.47	0.08
الرتبة الأكاديمية	0.11	3	0.03	0.19	0.90
الخبرة	0.06	2	0.03	0.14	0.86
الخطأ	53.54	261	0.20		
الكلي	55.33	270			

يتبين من الجدول (12) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة ف 0.91 وبدلالة إحصائية بلغت 0.40.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الكلية، حيث بلغت قيمة ف 2.47 وبدلالة إحصائية بلغت 0.08.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، حيث بلغت قيمة ف 0.19 وبدلالة إحصائية بلغت 0.90.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) تعزى لأثر الخبرة، حيث بلغت قيمة ف 0.14 وبدلالة إحصائية بلغت 0.86.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على "ما مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى؟".

جاءت تقديرات عينة الدراسة عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية بدرجة متوسطة، وهذا يعني أنها

بحاجة لمزيد من التحسين والتطوير، لذا تم إجراء مقابلات مع أشخاص من مجتمع الدراسة لديهم القدرة والرغبة في إغناء البحث بالمعلومات اللازمة، قدّم خلالها المستجيبون عددًا من المقترحات التي يرون أنّها تطور السياسة العامة لقبول الطلبة وتمّ تلخيصها ضمن النقاط الأساسية الآتية:

أولًا: عدم الاكتفاء بمعدل امتحان الثانوية العامة كمعيار للقبول، كونه يحدّ من الفرص أمام العديد من الطلبة، فقد يكون انعكاسًا للظروف العائلية ومستوى المدرسة والدروس الخصوصية وطبيعة أسئلته التي قد تركز على القدرات المعرفية، لذا لابد من اعتماد معايير إضافية، كاختبارات القبول التي تقيس استعداد الطالب الأكاديمي، واختبارات القدرات التي تقيس قدرة الطالب على التفكير وحل المشكلات، وتكشف عن مواهبه الإبداعية، إضافة للمقابلات التي تتيح فرصًا عالية في الانتقاء، وتكشف عن ميول الطلبة ورغباتهم نحو التخصص. وفي هذا السياق يقترح مشارك (عميد كلية) قائلًا: "فيما يتعلق بالثانوية العامة فهو معيار غير كافٍ للقبول الجامعي، هو أحد المعايير ونضيف له امتحان قبول على مستوى الدولة أو على مستوى كليات الجامعة يُصنّف الطلبة حسب كفاءاتهم ورغباتهم، إضافة إلى مقابلات لبعض الكليات كالتربية والشريعة وغيرها؛ لاختيار الشخص المناسب لبرنامج معين ولمهنة معينة". ويضيف أحد المشاركين (عضو هيئة تدريس/ أمين عام سابق في وزارة التربية والتعليم وعميد كلية سابقًا) أنه "من الضروري عدم الاكتفاء بمعدل الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول، بل يجب التركيز على الاستعداد الأكاديمي كمعيار آخر للقبول"، ويضيف (عضو هيئة تدريس) قائلًا: "أقترح أن يتم تغيير نظام الثانوية العامة لتصبح على سنتين، يؤخذ منها معايير محددة كسلوكيات الطالب ومعدله في مواد محددة إضافة إلى المعدل التراكمي على مدار سنتين، وأن تضع كل كلية معايير مناسبة لها وتقدم اختبارات قبول للطلبة وفي حال عدم نجاحهم تحول إلى مواد استدراكية".

فيما يرى مشارك آخر (مساعد عميد) أنه "فيما يخص نظام الثانوية المقترح حاليًا –خطة تطوير التوجيهي– بأن تقسم مواد الثانوية العامة على الصفين الحادي عشر والثاني عشر، فإن ذلك سيزيد من الضغط النفسي على الطلبة وأولياء أمورهم، لذا اقترح أن يستبدل امتحان الثانوية العامة باختبارات قبول جامعي، كالتي تعقد في الولايات المتحدة الأمريكية SAT1, SAT2، والتي يتم إجراءها بشكل دوري مما يتيح للطالب التقدم للاختبار وإعادته بسهولة، على أن تراعى في هذه الاختبارات الشفافية والعدالة".

ثانيًا: تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في عملية القبول الجامعي، وتبني اللوائح والتشريعات التي تدعم مختلف جوانب العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، بحيث يتم تجنب كافة أنواع وجوانب اللامساواة، وقد شملت اقتراحات المشاركين في هذا الشأن عدة جوانب كانت على النحو التالي:

أجمع أغلب المشاركين على أن المقاعد المخصصة للبادية والمخيمات والمناطق الأقل حظًا هي حق مشروع لهم؛ لعدم تكافؤ الفرص التعليمية في هذه المناطق ولتدنى مستوى الخدمات التعليمية ولاعتبارات اجتماعية تتعلق بالفقر، فيرى أحد المشاركين (عميد كلية) أنه "يجب تحسين ظروف الناس ورفع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة لهم وبعد ذلك نعمل على تغيير سياسة القبول، ولكن مع بقاء الوضع الحالي فيجب الاحتفاظ بالاستثناءات المتعلقة بالمناطق الأقل حظا". وتشاركه الرأي إحدى المشاركات (رئيسة قسم) قائلة: "بدلًا من تخصيص مقاعد أقل حظًا فأنه لا يجب أن يكون هناك من الأصل مدارس أقل حظًا، وحتى يكون هناك سياسة قبول عادلة تمنح الجميع نفس الفرصة يجب أن توفر الدولة خدمات تعليمية متساوية في كل المناطق، وفي ظل الوضع الحالي يجب منحهم مقاعد لتحقيق العدالة". ويقترح مشارك آخر (عضو هيئة تدريس/ وزير سابق) بأنه "يجب أن تكون وحدة القبول هي المدرسة وليست مديرية التربية والتعليم، أي أن يشمل القبول كافة مدارس المديرية، فلا تحرم أي مدرسة من التمثيل".

واقترح معظم المشاركين إعادة النظر في نظام المكرمة الملكية والمقاعد المخصصة لأبناء العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وأبناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأبناء المعلمين وأبناء الدبلوماسيين، فقد أجمع معظمهم على أنه تحقيقًا لمبدأ العدالة عليهم التنافس على القبول الموحد تنافسًا حرًا ومن يحقق شروط القبول يحصل على مكرمة (منحة)، حيث يقول أحد المشاركين (عميد كلية) بأنه "يجب أن تكون سياسة القبول أكثر عدالة وموضوعية فمن غير المعقول أن تصل نسبة الاستثناءات إلى 40%"، ويضيف "لو كنت صاحب قرار، فإن تقليل نسب الاستثناءات أمر ضروري، يجب أن تكون محدودة جدا فقط من يحتاج لاعتبارات اجتماعية –الفقر والمناطق الاقل حظًا– أما باقي الاستثناءات والمكارم فنكتفي بدعمهم من خلال المنح والقروض بعد قبولهم بناء على الكفاءة"، ويضيف مستجيب آخر (عضو هيئة تدريس/نائب عميد سابقًا) قائلًا "يجب تخفيض نسب المقبولين من خلال الاستثناءات ليتم اختيار أكفئهم، فأنا كعضو هيئة تدريس أرى أن وجود طالب حصل على معدل 67% في الثانوية العامة، وقبل من خلال المكرمة يؤدي إلى زيادة العبء على المدرس وتدني المستوى التعليمي، ورفد سوق العمل بنوعية ضعيفة من الخريجين وهنا تختل المنظومة التعليمية"، ويضيف قائلًا بأنه "يجب أن توضع شروطًا صارمة عند منحها، فإذا لم يحصل المستفيد على معدل جيد تسحب منه المنحة"، وتقترح (رئيسة قسم) أنه "من الممكن تخصيص مقعد في كل تخصص لأعلى معدل في المكرمة".

كما رأى أغلب المشاركين ضرورة إعادة ضبط مكرمة الجسيم، والتي أسيء استخدامها من قبل العديد من المستفيدين واللجان، بما يحقق العدالة الاجتماعية. ويدلل على ذلك مشارك (نائب عميد سابقًا) بقوله: "إنّ سبب رفض الكثير من الأشخاص منحة الجسيم أنها غير حقيقية ولا تراعى الشفافية والنزاهة عند تطبيقها". وترى مشاركة (مساعدة عميد) أنّه "يجب أن يتمّ زيادة نسبة العجز عن 40% لنقلل من نسبة الحاصلين على منحة الجسيم، كما يجب التأكد من التقارير وانطباق الشروط"، في

حين يقترح مشارك آخر (عضو هيئة تدريس) قائلًا "أرى أن تلغى مكرمة الجسيم لانها تحايل على القبول؛ فالقبول موازي ثم يظهر تقاعد الجسيم ويصل إلى المكرمة"، ويضيف قائلًا: "يحصل على مكرمة الجسيم حاليًا كل من وصل لرتبة عقيد، فالبعض يستحق والبعض الآخر لا يستحق". وتضيف مشاركة (نائبة عميد) قائلة "فيما يخص مكرمة الجسيم يجب أن تعطى فقط لمن يستحق وأن تكون لمرحلة البكالوريوس التي تؤهله للعمل، ولا داعي أن تشمل الدراسات العليا"، وأضافت قائلة: " الطالب الذي يستحق هذه المكرمة من يعاني والده العسكري المتقاعد من وضع صحي يمنعه من العمل بعد تقاعده، أما من يحصل على الجسيم دون أن تنطبق عليه كامل الشروط –وهي حالات موجودة بالفعل ونلمسها في الجامعة– فهي تشكل عبئًا إضافيًا على الجامعة".

ثالثًا: إعادة النظر في برامج تعليم الموازي والدولي؛ باعتبارها تهديدًا لنوعية التعليم ومستوى الخريجين وتتعارض مع مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث رأى أحد المشاركين (عضو هيئة تدريس/ أمين عام سابق في وزارة التربية والتعليم وعميد كلية سابقًا) أنه "يجب أن يتم إعادة النظر في برامج "الموازي" و"الدولي" لأنها تؤدي إلى نخبوية في التعليم، كما يجب تقليل أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بجودته". وفي الشأن ذاته يقول أحد المشاركين (عضو هيئة تدريس) قائلًا "لقد قبلت الجامعات أعدادًا كبيرة من خلال برامج الموازي والدولي دون اعتبار لتأثير ذلك على مستوى خريجيها، وقبلت طلابًا غير مؤهلين أكاديميًا بالأخص في التخصصات التي تحتاج إلى المختبرات والمستشفيات، وأثّر ذلك كله على سمعة التعليم في الأردن". وأضاف مشارك آخر (عضو هيئة تدريس): "أقترح أن يُلغى الموازي، وأن يتم عوضًا عنه رفع أسعار الساعات للتخصصات القديمة لتصل إلى حد التكلفة الفعلية، والحصول على كلفة التشغيل دون ربح". وعلى الرغم من ذلك يرى بعض المستجيبين أن برنامج الموازي هام جدًا للجامعات ولأعضاء هيئة التدريس، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال، فعلى الرغم من مساوئ الموازي إلا أن الجامعات وجدت

فيه معالجة لأوضاعها المادية المتردية ودفع رواتب موظفيها، وتدلل إحدى المشاركات (نائب عميد) قائلة "على الرغم من أن نوعية الطلبة المقبولين من خلال برنامج الموازي بالمجمل ليس لديها اهتمام بالدراسة، وتشكل عبئًا كبيرًا على عضو هيئة التدريس، إلا أنه يخدم الجامعة ويحسن من أوضاعها المالية، ويحصل من خلالها عضو هيئة التدريس على علاوة الموازي التي تبلغ 25% من راتبه".

رابعًا: ضرورة مراعاة ميول الطلبة ورغباتهم عند قبولهم في الجامعات من خلال وضع وتنفيذ معايير جديدة لقبولهم تأخذ ضمن اهتماماتها ميول الطلاب واتجاهاتهم إضافة إلى قدراتهم الذهنية والفكرية، فقد أجمع المستجيبون على ضرورة أن تراعي سياسة القبول ميول الطلبة بشكل أكبر، وفي هذا الصدد يقول أحد المشاركين (عضو هيئة تدريس) أنه "يجب أن يكون القبول على مستوى كليات الجامعة، فيتقدم الطلبة لامتحان مستوى واتجاهات للكليات التي يرغب الالتحاق بها إضافة للمقابلات، فكثير من الطلبة لديهم ميول سلبية اتجاه بعض التخصصات وهذا يضعف من قدرته على امتلاك المهارات المتعلقة بالتخصص"، ويضيف قائلًا في الشأن ذاته: "كما اقترح إلغاء الحدود الدنيا للتخصصات، فبعض الطلبة يبدعون في مجال معين كالحاسوب مثلًا، ولكن معدله في الثانوية العامة لم يصل إلى الحد الأدنى للتخصص المرغوب، وخلاصة القول أنّ الدولة لم توفر الفرص التعليمية لجميع الطلبة الراغبين، فاستخدمت أسلوب الحد الأدنى للتخصصات في الجامعة". وتسانده في الرأي (نائب عميد) بقولها "يشكو كثير من الطلبة بعد إنهائهم للسنة الأولى من الدراسة الجامعية عدم ملائمته لميولهم وقدراتهم، لذا اقترح توعية الطلبة قبل اختيارهم للتخصص بالخطة ووصف المواد وفرص العمل التي ستتاح لهم بعد التخرج". وتضيف مشاركة (رئيسة قسم) قائلة أنه "لا داعي لأن يدرس طالب الثانوية العامة جميع المواد الدراسية إنما يدرس فقط ما يراعي ميوله والتي يحتاجها في تخصصه الجامعي المرغوب، فلا نحاسب الطالب على جميع مواد الثانوية العامة ونجعلها تحدد قبوله الجامعي". وتقترح مستجيبة (مساعدة عميد) رفع نسبة طلبة السنوات السابقة مراعاة لميولهم

نحو التخصص المرغوب، فتقول: "أقترح زيادة نسبة طلبة السنوات السابقة والمعيدين لغايات رفع المعدل لتصل إلى 10% لزيادة فرصة حصولهم على التخصص المرغوب".

خامسًا: ربط القبول في مؤسسات التعليم العالي بحاجات سوق العمل، من خلال فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل، إضافة إلى وقف أو تقليل أعداد القبول في التخصصات الراكدة. فترى مستجيبة (مساعدة عميد) أنه "يجب أن يكون دور هيئة الاعتماد بتحديد الطاقة الاستيعابية واقعي ومفعل بشكل أفضل، وأن يعاد النظر بالمؤشرات المتعلقة بها، كما يجب ربط أسس القبول بالتخصصات الراكدة، فمثلًا لم يتم تخفيض الطاقة الاستعابية لتخصص السياحة على الرغم من محدودية فرص العمل التي توفرها الدولة لهذا التخصص، ومن الحلول المقترحة دمج بعض التخصصات الراكدة – تخصص رئيس وتخصص فرعي – مثل دمج السياحة مع الجغرافيا بالتالي تزيد احتمالية حصول الطالب عند تخرجه على فرص العمل"، وأضاف (مساعد عميد) في الشأن ذاته قائلًا "أقترح أن يتم فتح تخصصات جديدة مرتبطة بحاجات سوق العمل الحالي كالتخصصات الرقمية والتخصصات التقنية التطبيقية". ومن ناحية أخرى يرى مشارك (عضو هيئة تدريس/ نائب عميد سابقًا) أنه: "علينا انتقاء أكفأ الطلبة في عملية القبول، فقبول طالب ضعيف يؤدي إلى سوق عمل ضعيف يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف فلا رفعة ولا ازدهار للوطن، وعندما يتخرج الطالب الضعيف الذي لا يمتلك الكفاءة المطلوبة فإنّه سيلجأ إلى الواسطة والمحسوبية ليجد فرصة عمل".

ويوضح الشكل (1) ملخصًا للمقترحات التي قدَّمها القادة الأكاديميون لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية من إعداد الباحثة:

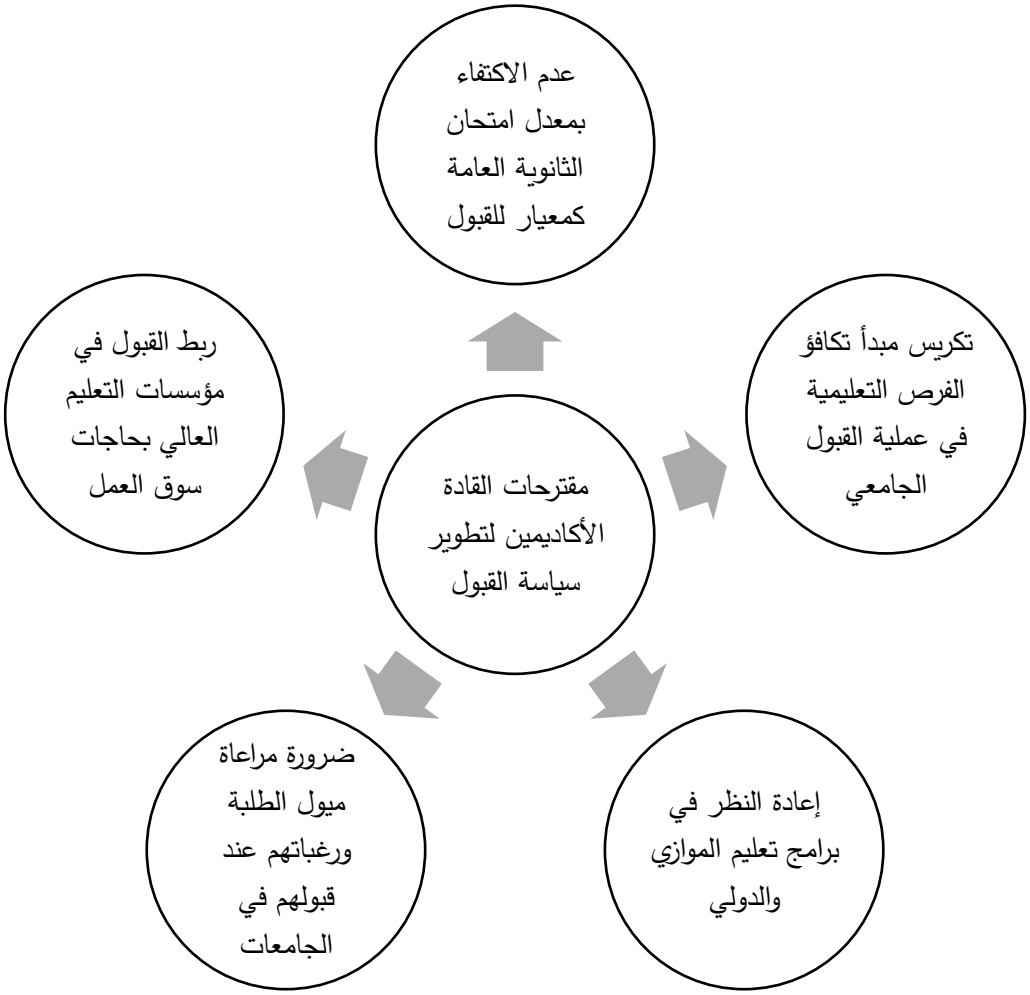

الشكل رقم (1): مقترحات القادة الأكاديمين لتطوير سياسة القبول

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

تناول هذا الفصل استعراضًا لنتائج الدراسة ومناقشتها، والتوصيات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يأتي توضيحًا لذلك:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية؟

بينت نتائج الجدول (6) أنّ تقديرات عينة الدراسة عن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.39)، وجاءت جميع المجالات في الدرجة المتوسطة، إذ جاء في المرتبة الأولى مجال "أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد"، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال "تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد".

وقد يُعزى ذلك إلى دراية أفراد العينة بأهمية وجود أُسس ومعايير للقبول الجامعي الموحّد، حيث أنّ نظام القبول وما يرتبط به من أُسس ومعايير يؤدّي دورًا مهمًا في جودة المخرجات التعليميّة. ونظرًا لملاحظتهم وجود تدني واضح في مستوى الخريجين الجامعيين، إضافة إلى الاتجاه العالمي الحديث والذي يتطلب الالتزام بمعايير ومواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية ومنها ضرورة التأكّد من اختيار الطالب الجامعي بعناية ووفق أسس علمية مدروسة، والتي تتحدّد في ضوء نتائجها نوعيّة الطلبة القادرين على إكمال الدراسة الجامعية والالتحاق بسوق العمل.

كما أنّ القادة المستجيبين لا يملكون بديلًا لسياسة القبول الحالية لأنّ مشاركة الجامعات الأردنية الرسميّة في رسم وتطوير سياسة القبول تقتصر على تمثيل رئيس الجامعة فقط وتغيّب دور القادة

الأكاديمين وإبقاء دورها كشكل من أشكال التبعية لوزارة التعليم العالي ممثّلة بمجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد.

وجاء مجال تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحّد بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة وهي ليست بالمستوى المطلوب إذ أقلّ ما يمكن وصفها به أنّها متواضعة إذا ما قيست بالضرورة الحتمية لوجود مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التحيّز لأحد دون الآخر، فالعمل على توفير فرص متكافئة بين الأفراد يُساعد على الإبداع وعلى إبراز المواهب التي من شأنها أن تحقق الازدهار والرقي للمجتمع، انسجامًا مع رؤية المملكة الأردنية دولة المؤسسات وسيادة القانون وتطبيقًا لمبادىء العدالة والمساواة والشفافية وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وفي ضوء التطلعات الملكية وتأكيد جلالة الملك عبدالله الثاني على تحقيق مبدأ "العدل أساس الحكم".

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الرفادي وآخرون (2022) والتي أظهرت أنّ واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي جاء بدرجة متوسطة، واتفقت مع دراسة دراوشة والشرمان (2018) التي أظهرت أنّ واقع شروط اختيار طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة اليرموك جاء بدرجة متوسطة، واتفقت مع نتائج دراسة درادكة (2013) التي أظهرت أنّ واقع سياسة القبول في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، واختلفت مع نتائج دراسة القرني (2018) والتي أظهرت أن واقع سياسات القبول في الجامعات جاء بدرجة مرتفعة، كما اختلفت مع نتائج دراسة العبد المنعم (2016) التي توصلت إلى وجود انخفاض كبير في الممارسات التي يجب أن تنهض عليها سياسة القبول في الجامعات السعودية وإعادة النظر في سياسة القبول في التعليم الجامعي.

وفيما يلي عرض لنتائج مجالات الدراسة:

أولًا: أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد

بينت النتائج أن أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد جاءت بالمرتبة الأولى، حيث بينت نتائج الجدول (7) أن تقديرات عينة الدراسة عن أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد جاءت في الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجال (3.56) وبدرجة متوسطة، كما بينت النتائج أن الفقرة (7) "يُخصص (15) مقعدًا في كل جامعة لأبناء الشهداء من القوات المسلّحة الأردنيّة، والأجهزة الأمنيّة، والدفاع المدني" حصلت على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (3) "يُعتمد معدل الثانوية العامة أو ما يُعادلها كمعيار للقبول في الجامعات" بمتوسط حسابي بلغ (2.46) وبدرجة متوسطة.

وقد يُعزى ذلك إلى أنّ هذه المكرمة جاءت وفق استراتيجية وطنية بعيدة المدى، هدفها رفد الوطن بالكوادر البشرية المؤهلة من أبناء شهداء القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني الذين أفنوا عمرهم في خدمة الوطن، وقدّموا التضحيات التي لا تُقدر بثمن، عِرفانًا وتقديرًا من القيادة الهاشمية لجنده ورفاق السلاح الذين دافعوا عن الوطن بالمهج والأرواح، ومن المقترح زيادة عدد المقاعد المخصصة لهذه الفئة تقديرًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عانتها كل الأسر جرّاء استشهاد أبنائهم في معارك الشهامة والكرامة والبطولة، ومن أقول جلالته: "من واجبنا أن نرعاكم ونقدم الدعم إليكم"، ومن هنا فإن أهمية توفير مقاعد لأبناء الشهداء تأتي لضمان حصولهم على الفرص التعليمية المناسبة ودفع تكاليف التعليم الخاصة بهم وتوفير بيئة جامعية تّساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية لهم بوجود استثناءات خاصّة.

وقد تُعزى وجهة نظر القادة في أن اعتماد معدل الثانوية العامة أو ما يعادلها كمعيار للقبول في الجامعات جاء بدرجة متوسطة وذلك لأنّ اختبار الثانوية العامة يُعد أحد نتاجات النظام التربوي

الأردني الذي نفخر بسمعته على المستوى الإقليمي والدولي، والذي يحظى بثقة المواطن لما يتمتع به من مصداقية عالية، كما أنّه اختبار مركزي موحّد يراعي العدالة للجميع، وعلى الرغم من ذلك فإنه معيار غير كاف للقبول لأنّه يغفل قياس المهارات والقيم والاتجاهات التعليمية كونه امتحان معرفي، لذا لابد من تفعيل شروط ولوائح قبول جامعي إضافية، كاختبارات القبول التي تبنى وفق محكات تختلف باختلاف الكفايات المطلوبة لكل تخصص، فتصبح عندها معايير القبول مركبة من اختبار الثانوية العامة واختبار القبول في الجامعة بالإضافة إلى إمكانية تطبيق اختبار الاتجاهات والميول وغيرها من المتطلبات.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عبد اللطيف (2022) التي قدمت تصورًا مقترحًا لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من خلال تضمين نُظم القبول اختبارات القدرات والمهارات التي تقيس الميول والقدرات الحقيقية للطلبة ووضع معايير لاختيار الطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعات، واتفقت مع نتائج دراسة درادكة (2013) التي أظهرت أنّ أُسس ومعايير القبول الجامعي الموحد جاءت بدرجة متوسطة، واختلفت مع نتائج دراسة ديليك بايزتاش (Beyaztas, 2018) التي أشارت إلى أنّ أهم عامل يُؤثر على نجاح امتحان القبول بالجامعة هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب في اختبار الثانوية.

ثانيًا: تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد

بينت النتائج أن تقديرات عينة الدراسة عن تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد حل بالمرتبة الثانية، حيث بينت نتائج الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال جاءت في الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجال (3.53) وبدرجة متوسطة، كما بينت النتائج أنّ الفقرة (21) "تقبل أعداد محددة من الطلبة المتفوقين في

مجالات الرياضة والفنون والموسيقى في كليات الجامعة المختلفة باستثناء تخصص الطب وطب الأسنان" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.16) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة بينما جاءت الفقرة (23) "يحصل الطالب الذي يعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على أن لا يتجاوز عمر المستفيد ثلاثين عامًا" بمتوسط حسابي (2.76) وبدرجة تقدير متوسطة.

ويُعزى ذلك إلى أن هناك بادرة إيجابية من الجامعات أن تقدر ما يقدمه الطلبة المتفوقين في المجال الرياضي والفني والموسيقي من جهد موصول، حيث أن هذا القرار لم يأت من فراغ فعندما تلزم الجامعة الطالب الحاصل على المقعد بالاستمرار في نشاطه حسب مجاله فإنها تدعم نشاطاتها اللامنهجية، من خلال مشاركة الطلبة المتفوقين في البطولات الرياضية والمعارض والاحتفالات الداخلية والخارجية وتهيئة الأجواء لرفع الراية الأردنية خفاقة في المشاركات الدولية، إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من الطلبة لتحقيق رغباتهم وهواياتهم وأن استثمار العقول لم يعد قصرًا على مهارات القراءة والكتابة والحساب أو تزويد الطلبة ببعض المعارف والمعلومات في مختلف فروع العلم والمعرفة، بل أصبح التحدي المحوري للتربية الحديثة هو بناء شخصية الطالب وصقلها من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج اللامنهجية التي تساعد على تكوين عادات ومهارات وقيم وأساليب تفكير لازمة لمواصلة التعلم والإبداع حيث يقاس تقدم الدول بمقدار قدرتها على تنمية عقول أبنائها. وتدلل على ذلك إحدى المشاركات في المقابلة (رئيسة قسم) قائلة "تتجاهل الأسرة في مجتمعاتنا مواهب أبنائها الرياضيّة والفنيّة والموسيقيّة وقد تُعنّفهم على ذلك، ولكنّ تخصيص مقاعد جامعية للطلبة للمتفوقين في هذه المجالات يُعدّ إشارة لأولياء الأمور أنّها قد تدعم مسيرة أبنائهم الأكاديمية".

كما قد يُعزى ذلك إلى أن قبول الطلبة المتفوقين يمر بمراحل اختبارات مهارية وفنية وبدنية ومقابلات، مما يجعل الإجراءات برمتها تقترب من حدود الشفافية وفق أسس ومعايير يمكن أن توصف بـ "العادلة". وترى الباحثة أن فكرة تخصيص مقاعد للمتفوقين رياضيًا وفنيًا وموسيقيًا رغم محدودية عددها تُعد فكرة رائدة أفسحت المجال للتنافس فيما بينهم بعيدًا عن الميادين الرياضية والفنية والموسيقية وانتقلت بهم للتنافس على المقاعد الدراسية والتحصيل العلمي.

وجاءت الفقرة يحصل الطالب الذي يُعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على أن لا يتجاوز عمر المستفيد ثلاثين عامًا في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، وقد تُعزى وجهة نظر القادة إلى أنّ هذه المكرمة هي أقلّ وفاء لأبناء من قدّموا شبابهم وصحتهم من أجل الوطن وسهروا على أمننا ليسعى الناس إلى أرزاقهم وأعمالهم والذين لم يدرسوا في مدراس وجامعات خاصة لأنهم من ذوي الدخل المحدود، وعلى الرغم من ذلك فإن التشوه في تعليمات تطبيق مكرمة الجسيم وإلى حالات إساءة استغلال المادة (22) من قانون التقاعد العسكري والتي تعفي طلاب الجامعات من أبناء المتقاعدين من الرسوم الدراسية في حال انطبقت عليهم الشروط، مما أدّى إلى زيادة أعداد المقبولين ضمن هذه الفئة وزيادة الأعباء المالية للجامعات وانعكس ذلك سلبًا على البنية التحتية للجامعة وعلى عائدات الموازي، وترى الباحثة أن مكرمة الجسيم، مكرمة ملكية نبيلة ويجب أن تطبق بجهود صادقة بعيدًا عن التهرب أو التشويه في تعليمات التنفيذ.

ومن وجهة نظر القادة الأكاديمين في الجامعة الأردنية أن هناك ضرورة لإعادة ضبط مكرمة الجسيم والتي أسيء استخدامها من قبل العديد المستفيدين واللجان، بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويدلل على ذلك مشارك (عضو هيئة تدريس/نائب عميد سابقًا) بقوله: "إنّ سبب رفض الكثير من

الأشخاص منحة الجسيم أنها غير حقيقية ولا تراعى الشفافية والنزاهة عند تطبيقها". وترى مشاركة (مساعدة عميد): "يجب أن يتم زيادة نسبة العجز عن 40% لنقلل من نسبة الحاصلين على منحة الجسيم، كما يجب التأكد من التقارير وانطباق الشروط".

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة درادكة (2013) التي أظهرت أن قوائم خارج القبول الموحد جاءت بدرجة متوسطة.

ثالثًا: تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد

بينت النتائج أن تقديرات عينة الدراسة عن تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد جاءت في المرتبة الأخيرة، حيث بينت نتائج الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال جاءت في الدرجات المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجال (3.01) وبدرجة متوسطة، كما بينت النتائج أن الفقرة (32) "تقدم الجامعة دعمًا ماليًا للطلبة ذوي الإعاقة بنسبة 90%، وتنخفض النسبة في حال توفير الأمور التيسيرية" حصلت على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.09) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (24) "اعتماد معدل الثانوية العامة وحده كاف لتحقيق العدالة في القبول الجامعي" بمتوسط حسابي بلغ (2.14) وبدرجة منخفضة.

وقد يُعزى ذلك إلى اهتمام الجامعات في وضع معايير للقبول تراعي الوضع الصحي والاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة بفئاتهم الثلاث –البصرية والسمعية والحركية–، ودمجهم في الحياة الجامعية لضمان حصولهم على التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وبالأخص في المادة (24) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يدعو الدول الأطراف أن تضمن نظامًا تعليميًا على جميع المستويات دون تمييز وعلى مبدأ تكافؤ الفرص وأن توفر الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم، حيث أن قبول ذوي الهمم في الجامعات ودمجهم مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة

يُحدث تغييرًا إيجابيًا لاتجاهات المجتمعات نحوهم ويترك أثرًا إيجابيًا على مخرجات التعليم في الجامعات الأردنية، ومن خلال تخصيص مقعد جامعي للطالب ذي الإعاقة فإننا نمكنه من الاعتماد على نفسه، نتيجة لتنمية قابلياته الذكائية والحركية وفقًا لما تسمح به قدراته، ومن ثم دمجه في سوق العمل وتمكينه اقتصاديًا، وبذلك نحقق فائدة عامة تتعلق بتغيير نظرة المجتمع تجاه ذوي الإعاقة من أشخاص عاجزين إلى فئات منتجة، وكذلك تقليل فرص الانحراف لدى المعاقين نتيجة لما يعانوه من أزمات نفسية وعزلة اجتماعية في كثير من الأحيان، نتيجة لسوء تقدير معظم قطاعات المجتمع لهم.

ويُعزى عدم موافقة عينة الدراسة على اعتماد معدل الثانوية العامة وحده لتحقيق العدالة في القبول الجامعي، بأن هناك ضرورة لاعتماد معايير إضافية للثانوية العامة كاختبارات الاستعداد والقدرات والاتجاهات، إضافة لما يُحدثه امتحان الثانوية العامة من رُعب للطلبة وأولياء الأمور كونه المقياس الوحيد للالتحاق بالجامعات والذي يختزل جهد سنوات دراسية في شهر من الامتحانات الوزارية.

ويُمكن تفسير ذلك بأن القبول الجامعي متفاوت من بلد إلى آخر من حيث معايير القبول، والآلية المعمول بها، فهناك القبول التقليدي الذي يكتفي بمعدل الطلبة في الشهادة الثانوية، وهناك العديد من التجارب العالمية التي أثبتت عدم كفاية معدل الثانوية العامة لتحقيق العدالة، إذ يكون القبول بوضع شروط وضوابط ومتطلبات خاصة في كل جامعة وكلية لانتقاء أكفأ الطلبة وأجدرهم، واختبارات لبعض التخصصات، واجتياز اختبارات تحصيلية يقرها مجلس امتحان القبول في الكليات، وسجل دراسي للطلبة، واختبار قدرات، إضافة إلى المقابلات الشخصية وغيرها.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة حسن (2019) التي أظهرت أن تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي يعني تعدد هذه الفرص وتنوعها ولا يعني تساويها أو تماثلها، وتعدد العوامل المؤثرة على

تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وتنوعها، وتفاوتها فيما بينها في التأثير على هذا التكافؤ، كما تختلف في التأثير على تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي من دولة إلى أخرى، وأنه لم ينجح أي من مصطلحي تكافؤ الفرص ومجانية التعليم في تحقيق العدل التربوي لكافة أبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والأوضاع المالية والإدارية، إضافة إلى أنّ التطبيق القاصر لتكافؤ الفرص فى التعليم الجامعي من شأنه تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية فى مجال التعليم وغيره من المجالات، واتفقت مع نتائج دراسة درادكه (2013) التي أظهرت أن تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد جاءت بدرجة متوسطة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى كما يراها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية تعزى إلى متغيرات (المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الكلية، الخبرة)؟

بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقديرات القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية لواقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الكلية، الخبرة).

وقد يُعزى ذلك إلى أن سياسات القبول الجامعي للطلبة ولوائحها وأنظمتها وتعليماتها هي ذاتها، إضافة إلى تعرض القادة الأكاديميين إلى ظروف عمل متشابهة وإنجازهم لمهمات متشابهة، مما أدى إلى تكوين آراء وقناعات متشابهة حول سياسات القبول للطلبة في الجامعات الأردنية وباختلاف الكليات.

وترى الباحثة أن واقع السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لا يختلف باختلاف المسمى الوظيفي للقائد الأكاديمي؛ فكثير من أعضاء هيئة التدريس قد شغل منصبًا قياديًا سابقًا أو

تنقل من منصب قيادي لآخر، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى وضوح مفهوم سياسات القبول الجامعي لجميع القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية على اختلاف الرتبة الاكاديمية وهذا يدل أن الجميع متساوون إلى حد ما بنظرتهم، وكونهم من أفراد المجتمع الذي تطبق على جميع أفراده هذه السياسات عند القبول في إحدى الجامعات الأردنية.

كما أنه باختلاف هذه المسميات فإن القادة الأكاديميين لديهم إلمام ووعي حول سياسات القبول بحكم تمرسهم في العمل الأكاديمي ذو الأثر المتصل مباشرة بسياسة القبول على اختلاف كلياتهم ومسماهم الوظيفي ورتبهم الأكاديمية.

كما ترى الباحثة أنّ سنوات الخبرة قد لا تُؤثر على واقع سياسات القبول الجامعي لدى القادة الأكاديميين وما يرونه من اقتراحات لتطوير هذه السياسات وما ينعكس على تجويد العملية التعليمية والمخرجات الجامعية، كما أنّ القائد الأكاديمي ذي الخبرة الأكاديمية القليلة يكون على الأغلب قد اكتسب خبرات في مجالات غير أكاديمية قبل التعيين في الجامعة، كما أنّه بعيدًا عن المدة التي يقضيها القادة الأكاديميون في الجامعة قد لا تتأثر السياسات التي تعتبر موحدة ومطبقة على الجميع وإن طالت الخبرة للقادة.

ومن خلال إجراء المقابلات مع القادة الأكاديمين لاحظت الباحثة أن هناك تشابهًا في وجهات النظر وإجماعًا على مقترحات تطوير السياسة العامة للقبول وعدم وجود فروق ذات دلالة تبعًا لهذه المتغيرات.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة درادكة (2013) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسيات القبول في الجامعات تعزى لأثر (المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية)، واختلفت دراسة درادكة (2013) التي أظهرت وجود فروق

ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لواقع سياسيات القبول في الجامعات تعزى لأثر (سنوات الخبرة) من فئتي (5–10) ومن (10–فأكثر) وفي جميع المجالات باستثناء مجال قوائم القبول من خارج القبول الموحد، واختلفت مع نتائج دراسة الخراشي (2021) التي أظهرت أن هناك اختلاف في معايير القبول في الجامعات وقدراتها التنبؤية باختلاف نوع الكلية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مقترحات القادة الأكاديميين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى؟

بينت نتائج الدراسة أن مقترحات القادة الأكاديمين لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى اتفقت على عدم الاكتفاء بمعدل الثانوية العامة كمعيار للقبول، وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في عملية القبول الجامعي، وتبني اللوائح والتشريعات التي تدعم مختلف جوانب العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، بحيث تزيل كافة أنواع وجوانب اللامساواة، بالإضافة إلى إعادة النظر في برامج الموازي والدولي؛ باعتبارها تهديدًا لنوعية التعليم ومستوى الخريجين وتتعارض مع مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، وضرورة مراعاة ميول الطلبة ورغباتهم عند قبولهم في الجامعات من خلال وضع وتنفيذ معايير جديدة لقبولهم تأخذ ضمن اهتماماتها ميول الطلبة واتجاهاتهم إضافة إلى قدراتهم الذهنية والفكرية، وكذلك ربط القبول في مؤسسات التعليم العالي بحاجات سوق العمل، من خلال فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل، إضافة إلى وقف أو تقليل أعداد القبول في التخصصات الراكدة.

ويُعزي إجماع القادة الأكاديميين على مقترح تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في تخصيص مقاعد لطلبة مناطق البادية والمناطق الأقل حظًا، إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية للمرحلة ما قبل الجامعية فيها من حيث الخدمات والمصادر التعليمية المقدمة كعزوف المعلمين ذوي الكفاءة عن الالتحاق في

مدارسها، والافتقار للتجهيزات والتقنيات الحديثة، التي تساعده على اجتياز امتحان الثانوية العامة بكفاءة، وترى الباحثة أنّ تخصيص مقاعد جامعية لهذه المناطق المحرومة زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله، يُعطي الفرصة لهم لتطوير أنفسهم وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسرهم، وبعدها يأتي دور الجامعات في غربلتهم والاحتفاظ بمن يثبت قدرته على إكمال دراسته الجامعية واستثمار هذه الفرصة.

وتُعدّ استجابة القادة الأكاديميين رسالة من إدارة الجامعات الممثلة بالقادة إلى وزارة التربية والتعليم لتقديم خدمات تعليمية بجودة عالية، وتوفير الموارد المالية الكافية للتعليم المدرسي لتنتهي الظروف الخاصة لتلك المدارس، ونصل لمرحلة تخصيص موارد بشكل متكافئ لجميع المدارس والمناطق.

وقد يُعزى مقترح ربط القبول في مؤسسات التعليم العالي بحاجات سوق العمل أن هناك ضعفًا في اهتمام المؤسسات المعنية وإدارة الجامعات بوضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل يتم من خلاله قبول الطلبة في الجامعات، فقضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، وعلى الجهات المعنية الإحاطة بها حيث إنّ تدني نوعية المخرجات في بعض التخصصات تُحول نظام التعليم الجامعي إلى نظام يُسهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل وعاجز عن خلق فرص عمل جديدة، وذلك لعدم قدرته على مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الأردني، بالإضافة لعدم وجود نظام لمراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة، كما أنّه لابد من التركيز على أهمية التعليم المهني ودوره في التخطيط للبرامج والمشروعات التي تُعد لتلبية احتياجات سوق العمل إلى جانب التعليم الأكاديمي حيث أنّهما يسيران بشكل متوازٍ ومتكامل.

كما أنّ السياسة الإدارية التقليدية المتبعة في القبول الجامعي قد يترتّب عليها عدة سلبيات تربوية وأكاديمية واجتماعية، فقد يلتحق الطالب بأيّ تخصص يُقبل فيه حتى ولو لم يكن ضمن رغباته، وهذا يدعو إلى ضرورة مراجعة نظم القبول لتأخذ في الاعتبار المعارف والقدرات التي اكتسبها الطالب في التعليم الثانوي إضافة إلى الاستعدادت والميول غير الأكاديمية، لذلك فقد بدأت العديد من الدول في تطبيق نظم إبداعية ومرنة للتقييم والقبول واختيار الطلاب، والتي تأخذ بعين الاعتبار جوانب أهمها الميول والتطلعات المهنية للطالب ومدى جاهزيته لهذا المسار المهني، إضافة إلى إنجازات الطالب أو نشاطاته في المواد الدراسية المتعلقة برغباته المهنية المستقبلية، ووجود خبرة سابقة له في عمل ما أو أعمال تطوعية قام بها.

والمتتبع لنظام القبول الجامعي في الأردن يرى أن الطلبة المتفوقين يتجهون دائمًا إلى تخصصات بعينها والتي تعرف بكليات القمة كالطب والهندسة واللغات، وذلك بسبب سلم الأجور والمتوقع ماديًا من تلك التخصصات من ناحية، والمستوى الاجتماعي الذي ينتظره من ناحية أخرى، فلو كانت الأجور في كافة القطاعات متقاربة لاختلفت كثير من توجهات الطلبة واتجه كل طالب نحو المهنة التي يرغب في العمل بها مستقبلًا والتي تتفق مع ميوله وقدراته وتوجهاته دون النظر إلى ما تفرضه عليه طموحات الأسرة أو نظرة المجتمع للمهن المختلفة.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الرفادي وآخرون (2022) والتي بينت أن سياسات القبول في الجامعات تحتاج إلى تطوير لضمان تحسين مخرجاتها التعليمية، واتفقت مع نتائج دراسة درادكة (2013) التي أقترحت مشاركة القادة الأكاديمين في الجامعات الأردنية في وضع سياسات القبول الجامعي وبدرجة موافقة كبيرة، واختلفت مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2022) التي قدمت تصوّرًا مُقترحًا لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية منها: تطبيق سياسات الأجور الموحدة في

كافة قطاعات الدولة، وتقنين إجراءات القبول والتأكد من شفافيتها، واختلفت مع نتائج دراسة اللحيدان وآخرون (2021) التي اقترحت التحول إلى اللامركزية في وضع أنظمة القبول، والأخذ بالجوانب النفسية والسلوكية، وإعطاء أفضلية القبول للطلاب ذوي الكفاءة العالية كالحاصلين على جوائز عالمية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل لها توصي الباحثة بما يلي:

- الأخذ بمقترحات القادة الأكاديمين في الجامعة الأردنية لتطوير السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية، وذلك بإجراء المزيد من الدراسات على المقترحات والتحقق من فاعليتها وكفاءتها وإزالة معيقات تطبيقها.
- عدم الاكتفاء بمعدل الثانوية كمعيار وحيد للقبول الجامعي، والعمل على توفير معايير أخرى.
- إعطاء القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية دورًا أكبر في صياغة سياسات القبول وتطويرها بما يتلائم مع حاجات المجتمع وقطاعات الإنتاج المختلفة.
- تطوير سياسات القبول في الجامعات الأردنية بما يتناسب مع مبدأي العدالة والمساواة، بالإضافة إلى تبني سياسات للقبول في التعليم الجامعي من شأنها زيادة نسبة الملتحقين بالمجالات التي يحتاجها سوق العمل.
- الاهتمام بقضية القبول والاستيعاب حيث إنها تمثل أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي في معظم الدول وخاصة العربية.
- تطبيق اختبارات معيارية نوعية خاصة بكل كلية إضافة إلى علامات الثانوية العامة، لتحديد قدراتهم ورغباتهم في التخصصات المطلوبة.

المقترحات

- إجراء دراسة وصفية مقارنة لواقع سياسة القبول في الجامعات الأردنية مع دول عربية وعالمية مختلفة.
- إجراء دراسة حول أنظمة سياسات القبول الجامعي في الأردن من وجهة نظر أولياء الأمور وذلك لإظهار مدى القبول الاجتماعي ومعرفة مدى حالة الرضا المجتمعي عن هذه السياسات.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات الأردنية مع متغيرات أخرى غير متغيرات الدراسة الحالية.
- إجراء دراسة تتبعية لمخرجات التعليم من الطلبة ومدى انخراطهم في سوق العمل.
- إجراء دراسات تطويرية للقبول الموحد تستخدم منهجيات استشرافية مختلفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، إيمان (2022). دراسة مقارنة لنظم الجامعات الحكومية فى كل من الصين واستراليا وإمكانية الإفادة منها فى مصر. *مجلة كلية التربية– بنها، 30*(120)، 1–79.

إبراهيم، هيفاء (2013). *أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة – دراسة مقارنة. اطروحة* دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

إرشيدات، صالح (2019). *إصلاح وتحديث التعليم العالي في الأردن ... التعليم العالي في في الوطن العربي: الواقع والتحديات*. عمان، حزب التيار الوطني.

بذرخان، سوسن والمبيضين، محمد والصمادي، رضوان وحسين، جمال (2019). *التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي في الجامعات الأردنية وأهم المضامين التربوية الواردة في الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8*(12)، 125–134.

الجموعي، عطاف (2022). تطوير نظام القبول الجامعي بالجامعات السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية (تصور مقترح). *مجلة قطاع الدراسات الأجنبية، 29*(1)، 2388–2444.

حداد، محمد (2003). النظر في اعتماد قواعد جديدة للقبول وانعكاسات ذلك على المستوى العلمي للطالب والكليات، *بحث مقدم إلى ندوة كليات الحقوق والاقتصاد وآفاق تطويرها المنعقد في جامعة حلب*، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، 5–2003/8/7.

حسن، أسماء (2019). مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول. *المجلة التربوية*، (59)، 449–492.

حسن، نهلة وعبد الحميد، حسام (2019). دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا. *دراسات تربوية واجتماعية، 25*(12)، 137–166.

الخراشي، نهى (2021). معايير القبول في الجامعات وقدرتها التنبؤية بالتحصيل الدراسي للطلاب والطالبات جامعة الملك سعود نموذجًا. *شؤون اجتماعية*، *38*(150)، 159-188.

درادكة، صبري (2013). *سياسات القبول في الجامعات الأردنية، كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها. أطروحة* دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك.

دراوشة، نجوى والشرمان، منيرة (2018). تطوير نموذج مقترح حول سياسات القبول لطلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة اليرموك. *مجلة دراسات، العلوم التربوية*، *45*(4)، 311- 328.

الدستور الأردني (2023). *الدستور الأردني الصادر عام 1952 شاملًا تعديلاته لغاية عام 2016*. متاح على الرابط: https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/jo/jo073ar.pdf

الدهشان، جمال (2015). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. *مجلة نقد وتنوير*، *102*(2) ,101-134.

الرفادي، ميكائيل والرقيعي، كريمة وبدر، هاشم (2022). مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية "دراسة ميدانية". *مجلة دراسات الاقتصاد*، إصدرا خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي.

الرويثي، إيمان (2021). تطوير محتوى برامج كليات العلوم بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *مجلة العلوم التربوية،2*(24)، 15- 105.

الزامل، محمد (2012). قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود. *رسالة الخليج العربي السعودية*، *33*(126)، 157- 214.

زرقون، عبد الرحمن وجمعة، عمر (2021). ميكنة أنظمة القبول التقليدية ودورها في تحسين جودة مدخلات مؤسسات التعليم العالي. *مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية*، *20*(3)، 28-35.

السياسة العامة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2023/2022، مجلس التعليم العالي، وحدة تنسيق القبول الموحد، متاح على الرابط: http://www.admhec.gov.jo/default.aspx

شقاح، منى والعطاري، عارف والكراسنة، سميح (2014). *أسس القبول في الجامعات الحكومية الأردنية والعنف الطلابي وتصورات القادة الأكاديميين حول سبل تطويرها* [رسالة دكتوراة غير منشورة].جامعة اليرموك.

شنايدت، نيتر (2011). اختبارات القياس والتقويم في أوروبا اختبار الثانوية العامة المصداقية الأكبر. *مجلة المعرفة*، (199)، 60 – 69.

الشهراني، نوره (2018). درجة ممارسة القادة الأكاديمين بجامعة بيشة للقيادة الابتكارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 3*(3)، 584-617.

طايع، فيصل وعبد الرحيم، علي ووهبة، عماد (2021). آليات معاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر. *مجلة سوهاج الشباب الباحثين*، (1)،297-306.

العامري، محمد (2017). *مدخل إلى التربية المقارنة*. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف، عماد (2022). تصور مقترح لتطوير نظام القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية. *مجلة كلية التربية، 19*(113)، 228-299.

العبد المنعم، فهد (2016). سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية الواقع وسبل التطوير دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بالعلوم التربوية*، *40*(2)، 143-256.

العوامرة، عبد السلام (2018). تطبيق مضامين الورقة النقاشية السابعة لتعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن. *مجلة دراسات، العلوم التربوية، 45*(3)، 259-271.

عودة، أحمد (2014). القياس والتقويم في العملية التدريسية. (ط. 2)، دار الأمل للنشر والتوزيع.

غنايم، مهنى (2018). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة. *مجلة الثقافة والتنمية، 1*(127)، 1-21.

القرني، حواء (2018). تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية (تصور مقترح). *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2*(20)، 1-33.

اللحيدان، سندس والقحطاني، عروب والعريني، غادة والتويجري، فاطمة (2021). نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة: دراسة مقارنة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5*(18)، 1-17.

المجالي، أحمد (2016). عوامل ظاهرة العنف الجامعي في ضوء تصورات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 9*(3)، 339- 340.

مجلس التعليم العالي (2023). *وحدة تنسيق القبول الموحد*. الأردن، متاح على الرابط: http://www.admhec.gov.jo/BasicWhoWerAre.aspx.

محافظة، سامح (2014). العنف الطلابي في الجامعات الأردنية: العوامل والحلول. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7*(1)، 140-143.

محمد، سالي (2019). دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 25*(12.2) 125-134.

محمد، فاطمة (2020). تطوير سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي. *مجلة كلية بنها، 31*(122)، 359-376.

مكناسي، امينة (2018). مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي. *مجلة معابر، 4*(1)، 87-102.

المنيع، عثمان (2018). مستوى تحقق قيم القبول في جامعات منطقة الرياض في ضوء مشروع القبول الموحد. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، 19*(2)، 257-389.

الورقة النقاشية السابعة، الملك عبد الله الثاني بن الحسين (2017). *بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة*، نقلا عن الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني بن الحسين، متاح على الرابط: https://kingabdullah.jo/ar/vision/discussion-papers

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023). *قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته*. الأردن، متاح على الرابط: https://www.bau.edu.jo/laws/files/laws/an/2.2.pdf.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023). *قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته*. الأردن، متاح على الرابط: https://www.bau.edu.jo/laws/files/laws/an/1_2.pdf.

وهبة، سحر (2020). القدرة التنبؤية لمعدل الثانوية العامة بالمعدل التراكمي الجامعي لدى طلبة جامعة عمان العربية. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، *10*(3)، 178-210.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Beyaztas, D., & Göçer-Sahin, S. (2018). Investigation of the Predictive Power of Academic Achievement, Learning Approaches and Self-Regulatory Learning Skills on University Entrance Exam Scores Using Path Analysis. *World Journal of Education*, *8*(2), 114-126.

Carmen, B. (2016). Employability and Disability: new challenges towards equal opportunities. *social and Behavioral sciences*, (141), 419-425.

European Parliament. (2014). *Higher Education Entrance Qualifications and Exam in Europe: A Comparison*. European Union.

Ferrão, M., Almeida, L. (2019). Differential Effect of University Entrance Score on First-Year Students' Academic Performance in Portugal. *Assessment & Evaluation in Higher Education*, *44*(4), 610-622.

Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, (30), 607- 610.

Metli, A., Ozcan, O. (2021). Relationship between Achievement Performances of University Entrance Examination and International Baccalaureate Diploma Program: A Case from Turkey. *International Journal of Educational Reform*, *30*(3), 255-266.

Polesel, J. & Freeman, B. (2015). *Australian University Admission Policies and Their Impact on Schools*. UNESCO Bangkok Office, UNESCO.

Top universities (QS). (2020). *QS World University Rankings by Subject*. Retrieved from: https: //www.topuniversities.com/subject rankings/2020.

United nations educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2015). *The Transition from Secondary Education to Higher Education: Case Studies from Asia and the Pacific*. Bangkok: UNESCO.

الملحقات

الملحق (1)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

الأستاذ الدكتور / الدكتورة..... المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعد الباحثة دراسة بعنوان: "السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح)،" استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الإدارة والقيادة/ جامعة الشرق الاوسط. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قامت الباحثة بإعداد أداة (الاستبانة) لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، علماً بأن الإجابة على كل الفقرات ستكون وفقًا لسلم ليكرت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ولأنكم من أصحاب الخبرة والاختصاص، ومن المهتمين في هذا المجال يسر الباحثة أن تضع بين أيديكم هذه الأداة في صورتها الأولية، راجية منكم التكرم بقراءة فقراتها وتحكيمها من حيث:

1- درجة انتماء الفقرات لموضوع الدراسة.

2- وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية.

3- إضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه مناسبًا.

مقدرة وشاكرة لكم حسن تعاونكم في خدمة البحث العلمي، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

الباحثة: ديمة شعبان جودت ياسين

التخصص: قيادة وإدارة تربوية / جامعة الشرق الأوسط

بيانات المحكم:

اسم المحكم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة

الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية

يرجى التفضل بتعبئة المعلومات العامة المذكورة أدناه والتي تنطبق عليك بوضع (√) بين القوسين.

1. **المسمى الوظيفي:** عميد ( )، نائب عميد ( )، مساعد عميد ( )، رئيس قسم ( )، عضو هيئة تدريس ( )".
2. **الكلية:** علمية ( )، إنسانية ( )، صحية ( ).
3. **الرتبة الأكاديمية:** أستاذ ( )، أستاذ مشارك ( )، أستاذ مساعد ( ).
4. **الجنس:** ذكر ( )، أنثى ( ).

الجزء الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

الرقم	الفقرة	مدى انتماء الفقرة		مدى وضوح الفقرة		سلامة الصياغة اللغوية		التعديلات والاقتراحات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
المجال لأول: أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد								
.1	تستند أسس القبول الجامعي إلى ما تقره وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة لمجلس التعليم العالي.							
.2	الإعلان عن العدد الإجمالي للقبول في الجامعات الرسمية دون تضمين نسب محدد لكل جامعة.							
.3	اعتماد معدل الثانوية العامة أو ما يعادلها وحده كمعيار للقبول في الجامعات.							
.4	يسمح لطلبة مسارات الفروع المهنية القبول في تخصصات مشتركة مع المسارات الأكاديمية.							
.5	يُقبل تنافسيًا (42) من أوائل المتقدمين في كل لواء/محافظة، حسب تسلسل معدلاتهم.							
.6	تخصيص نسبة 20% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء العاملين في القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني، والمتقاعدين منهم، بعد تطبيق معيار التنافس عليهم.							
.7	تخصيص (15) خمسة عشر مقعدًا في كل جامعة لأبناء الشهداء من القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني.							
.8	تخصيص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة من السنوات السابقة، والمتقدمين لغايات رفع المعدل.							

الرقم	الفقرة	مدى انتماء الفقرة		مدى وضوح الفقرة		سلامة الصياغة اللغوية		التعديلات والاقتراحات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
9.	تخصيص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء المعلمين العاملين في وزارة التربية والتعليم والمتقاعدين منهم.							
10.	تخصيص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة الأردنيين المغتربين وتوزيعهم تنافسيًا، وعقد امتحان مفاضلة لهم إن لزم الامر.							
11.	تخصيص 350 مقعدًا لابناء المخيمات، يوزع على الجامعات الرسمية المختلفة.							
12	تضمين عدد محدد من المقاعد في الجامعات لإصحاب الاحتياجات الخاصة.							
13.	يخصص (55) مقعدًا في الجامعات الأردنية الرسمية لأبناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأبناء المتقاعدين منهم.							
14.	يخصص ما نسبته 10% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص وفي كل جامعة لأبناء العشائر في مدارس البادية، والمدارس ذات الظروف الخاصة، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.							
15.	يخصص 200 مقعدًا للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأردنية، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.							

الرقم	الفقرة	مدى انتماء الفقرة		مدى وضوح الفقرة		سلامة الصياغة اللغوية		التعديلات والاقتراحات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
.16	تضمين عدد محدد من المقاعد لأبناء الدبلوماسيين الأردنيين العاملين في السفارات الأردنية في الخارج، ولأبناء الضباط الذين يخدمون خارج المملكة، الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في مراكز آبائهم، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.							
.17	تخصيص عدد محدد من المقاعد للطلبة الاردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأجنبية في العام الحالي بعد معادلتها، وإجراء امتحان مفاضلة لهم في حال تساوي معدلاتهم.							
المجال الثاني: قوائم القبول من خارج قائمة القبول الموحد								
18	تخصيص مقاعد لقبول أبناء أعضاء هيئة التدريس، وأبناء أعضاء الباحثين العاملين في الجامعات.							
19	تخصيص مقاعد لقبول أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس والباحثين العاملين في الجامعات.							
20	يقبل عددًا محددًا من الطلبة المتفوقين في مجالات الرياضة والفنون والموسيقى في كليات الجامعة المختلفة باستثناء تخصص الطب وطب الأسنان.							
21	يقبل الطلبة الأردنيين في تخصصات الجامعة في البرنامج الموازي على ألا تزيد نسبتهم عن 30% من عدد الطلبة المقبولين في البرنامج العادي.							

الرقم	الفقرة	مدى انتماء الفقرة		مدى وضوح الفقرة		سلامة الصياغة اللغوية		التعديلات والاقتراحات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
22	يحصل الطالب الذي يعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على ألا يتجاوز عمر المستفيد ثلاثين عامًا.							
المجال الثالث: تكافؤ الفرص التعليمية								
23	توفر بيئة تعليمية متكافئة في مراحل التعليم المدرسي.							
24	تتوفر الموارد المالية الكافية للتعليم الثانوي من الانفاق الحكومي.							
25	اعتماد معدل الثانوية العامة وحده كاف لتحقيق العدالة في القبول الجامعي.							
26	اعتماد العدالة والمساواة في سياسات القبول الجامعي في الجامعات الأردنية.							
27	من العدل عدم تحديد حصص واستثناءات للقبول لأي فئة من المواطنين.							
28	يتوفر أعضاء هيئة تدريس وكفاءات وخبرات متكافئة في جميع الجامعات الرسمية.							
29	تخلو عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي من العقبات والعوائق الإدارية.							
30	توفر وزارة التعليم العالي عدد كاف من المنح والقروض للطلبة غير القادرين على دفع الرسوم.							
31	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم.							
32	تقديم دعم مالي 90% للطلبة ذوي الإعاقة، وتنخفض النسبة في حال توفير الأمور التيسيرية.							

الملحق (2)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	مكان العمل
.1	أ.د راتب سلامة السعود	أستاذ	سياسات وقيادة تربوية	الجامعة الأردنية
.2	أ.د سيناريا كامل عبد الجبار	أستاذ	قيادة تربوية	الجامعة الأردنية
.3	أ.د يسرى يوسف العلي	أستاذ	إدارة تربوية	جامعة البلقاء التطبيقية
.4	أ.د عدنان عبد السلام العضايلة	أستاذ	إدارة تربوية	جامعة البلقاء التطبيقية
.5	د. كاظم عادل الغول	أستاذ مشارك	إدارة تربوية	جامعة الشرق الأوسط
.6	د. عمر علي الرفايعة	أستاذ مشارك	إدارة تربوية	جامعة الشرق الأوسط
.7	د. عثمان ناصر منصور	أستاذ مشارك	مناهج وطرق تدريس	جامعة الشرق الأوسط
.8	د. أحمد عبد السميع طبية	أستاذ مشارك	أساليب تدريس الرياضيات	جامعة الشرق الأوسط
.9	د. صالح أحمد عبابنة	أستاذ مشارك	إدارة تربوية	الجامعة الأردنية
.10	د. إخلاص محمود احمد	أستاذ مشارك	علم نفس تربوي نمو	الجامعة الأردنية
.11	د. عبد السلام فهد العوامرة	أستاذ مشارك	أصول التربية	الجامعة الأردنية

الملحق (3)
أداة الدراسة بصورتها النهائية

حضرة القائد الأكاديمي ..... المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعد الباحثة دراســة بعنوان: "**الســياســة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح)**"، استكمالًا لمتطلبات الحصـول على درجة الماجستير في تخصـص الإدارة والقيادة/ جامعة الشرق الأوسـط. ولتحقيق أهداف هذه الدراسـة، قامت الباحثة بإعداد أداة (الاسـتبانة) لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسـة، علمًا بأن الإجابة على كل الفقرات ستكون وفقًا لسلم ليكرت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ولأنكم من أصــحاب الخبرة والاختصــاص، ومن المهتمين في هذا المجال؛ فترجو الباحثة من حضــرتكم التكرم بملء فقرات الاسـتبانة، وكلي ثقة بأن تتم الإجابة بدقة وموضـوعية حول جميع العبارات الواردة فيها، لأهمية الدراسة ونتائجها التي تعتمد في المقام الأول على المعلومات المقدمة من قبلكم، علمًا بأنه سيتم التعامل مع البيانات بسرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

مقدرة وشاكرة لكم حسن تعاونكم في خدمة البحث العلمي، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

الباحثة: ديمة شعبان جودت ياسين

التخصص: قيادة وإدارة تربوية / جامعة الشرق الأوسط

الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية

يرجى التفضل بتعبئة المعلومات العامة المذكورة أدناه بحسب ما ينطبق على سعادتكم من وصف بوضع (√) بين القوسين.

5. **المسمى الوظيفي:** عميد ( )، نائب عميد ( )، مساعد عميد ( )، رئيس قسم ( )، عضو هيئة تدريس ( ).

6. **الكلية:** علمية ( )، إنسانية ( )، صحية ( ).

7. **الرتبة الأكاديمية:** أستاذ ( )، أستاذ مشارك ( )، أستاذ مساعد ( )، محاضر ( ).

8. **الخبرة:** أقل من 5 سنوات ( )، 5- 10 سنوات ( )، أكثر من 10 سنوات ( ).

الجزء الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: أسس ومعايير القبول الجامعي الموحد الصادرة استنادًا لأحكام المادة (6) البند (6) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي.						
1	تستند أسس القبول الجامعي إلى ما تقره وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة لمجلس التعليم العالي.					
2	تُخصص ما نسبته 20% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء العاملين في القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني، والمتقاعدين منهم، بعد تطبيق معيار التنافس فيما بينهم.					
3	يُعتمد معدل الثانوية العامة أو ما يعادلها كمعيار للقبول في الجامعات.					
4	يخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة من السنوات السابقة، والمتقدمين لغايات رفع المعدل.					
5	يخصص 200 مقعدًا للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأردنية، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.					
6	يخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص للطلبة الأردنيين المغتربين وتوزيعهم تنافسيًا، وعقد امتحان مفاضلة لهم إن لزم الأمر.					
7	يُخصص (15) مقعدًا في كل جامعة لأبناء الشهداء من القوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني.					
8	يسمح لطلبة مسارات الفروع المهنية التنافس على القبول في تخصصات مشتركة مع المسارات الأكاديمية.					
9	يُخصص ما نسبته 5% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص لأبناء المعلمين العاملين في وزارة التربية والتعليم والمتقاعدين منهم.					
10	يحدد مجلس الأمناء في كل جامعة أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص وفقًا لمعايير الاعتماد وضبط الجودة.					
11	يُخصص 350 مقعدًا لأبناء المخيمات، يوزع على الجامعات الرسمية المختلفة.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
12	تتضمن الجامعات عددًا محددًا من المقاعد لأصحاب الاحتياجات الخاصة.					
13	يخصص (55) مقعدًا في الجامعات الأردنية الرسمية لأبناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة وأبناء المتقاعدين منهم.					
14	يخصص ما نسبته 10% من المقاعد المقررة في كل كلية/تخصص وفي كل جامعة لأبناء العشائر في مدارس البادية، والمدارس ذات الظروف الخاصة، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.					
15	يُقبل تنافسيًا (42) من أوائل المتقدمين في كل لواء/محافظة، حسب تسلسل معدلاتهم.					
16	يخصص عددًا محددًا من المقاعد لأبناء الدبلوماسيين الأردنيين العاملين في السفارات الأردنية في الخارج، الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في مراكز آبائهم، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.					
17	يخصص عددًا محددًا من المقاعد للطلبة الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأجنبية في العام الحالي بعد معادلتها، وإجراء امتحان مفاضلة لهم في حال تساوي معدلاتهم.					
18	يخصص عددًا محددًا من المقاعد لأبناء الضباط الذين يخدمون خارج المملكة، الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في مراكز آبائهم، زيادة على العدد الإجمالي المقرر قبوله.					
المجال الثاني: تخصص الجامعة مقاعد لقبول الطلبة من خارج قائمة القبول الموحد						
19	تخصص مقاعد لقبول أبناء أعضاء هيئة التدريس، وأبناء أعضاء الباحثين العاملين في الجامعات.					
20	تخصص مقاعد لقبول أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس والباحثين العاملين في الجامعات.					
21	تقبل أعداد محددة من الطلبة المتفوقين في مجالات الرياضة والفنون والموسيقى في كليات الجامعة المختلفة باستثناء تخصص الطب وطب الأسنان.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
22	يقبل الطلبة الأردنيين في تخصصات الجامعة في البرنامج الموازي على ألا تزيد نسبتهم عن 30% من عدد الطلبة المقبولين في البرنامج العادي.					
23	يحصل الطالب الذي يعاني والده العسكري المصاب بنسبة عجز 40% فما فوق على مكرمة الجسيم، وتشمل الدراسات العليا، على ألا يتجاوز عمر المستفيد ثلاثين عامًا.					
المجال الثالث: تكافؤ الفرص التعليمية في قائمة القبول الموحد (وهي حصول كل فرد على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين في الالتحاق بالتعلم المتاح في مجتمعه دون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة)						
24	اعتماد معدل الثانوية العامة وحده كاف لتحقيق العدالة في القبول الجامعي.					
25	تتوفر المخصصات المالية الكافية للتعليم الثانوي من الإنفاق الحكومي.					
26	تتوفر بيئة تعليمية تعلمية متكافئة لجميع الطلبة في المدارس الأردنية.					
27	تتضمن السياسة العامة للقبول معايير تراعي العدالة الاجتماعية.					
28	تحديد حصص واستثناءات للقبول لأي فئة من المواطنين يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.					
29	وضوح إجراءات عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي وسهولة تنفيذها وخلوها من العقبات.					
30	توفر وزارة التعليم العالي عددًا كافيًا من المنح والقروض للطلبة غير القادرين على دفع الرسوم.					
31	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم.					
32	تقدم الجامعة دعمًا ماليًا للطلبة ذوي الإعاقة بنسبة 90%، وتنخفض النسبة في حال توفير الأمور التيسيرية.					
33	أعضاء هيئة التدريس وكفاءاتهم وخبراتهم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع الجامعات الرسمية.					

الملحق (4)

السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس

السياسة العامة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2022/2023 الصادرة استنادًا لأحكام المادة (6) البند (6) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (272/2022) تاريخ 20/6/2022.

أولًا: يُحدد مجلس الأمناء في كل جامعة أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص من تخصصات الجامعة، وفقًا لمعايير الاعتماد وضبط الجودة، وبتوصية من مجلس العمداء في الجامعة ضمن السياسة العامة التي يقرها مجلس التعليم العالي.

ثانيًا: يتم قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في برنامج البكالوريوس وفق الشروط التالية:

أ. أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية، أو ما يعادلها.

ب. لغايات القبول الجامعي يتم تصنيف الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأردنية وفقًا لما يلي:

أولاً: الطلبة الذين حققوا متطلبات النجاح للالتحاق بالجامعات الرسمية لأول مرة في الدورتين الصيفية (العامة) 2022، أو الشتوية (التكميلية) 2021 وهؤلاء يتم تصنيفهم ضمن طلبة السنة الحالية.

ثانياً: الطلبة الذين حققوا متطلبات النجاح سابقًا وتقدموا لامتحان الثانوية العامة في العام (2022) لغايات رفع المعدل وهؤلاء يتم تصنيفهم ضمن طلبة السنوات السابقة.

ج. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة/ الفرع العلمي التقدم للقبول في الجامعات في جميع التخصصات.

د. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الفرع العلمي الحقل الطبي التقدم للقبول في الجامعات في جميع التخصصات.

هـ. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الفرع العلمي الحقل الهندسي التقدم للقبول في الجامعات في جميع التخصصات ما عدا الكليات أو التخصصات الآتية: الطب وطب الأسنان، ودكتور صيدلة والصيدلة والعلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والتمريض.

و. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الفرع العلمي / حقل العلوم البحتة التقدم للقبول في الجامعات في جميع التخصصات ما عدا الكليات أو التخصصات الآتية: الطب وطب الأسنان، ودكتور صيدلة، والصيدلة والعلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والتمريض والتخصصات الهندسية.

ز. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع الأدبي والفرع الشرعي، التقدم للقبول في الكليات أو التخصصات الآتية: الآداب واللغات والصحافة والإعلام والعلوم الإدارية والاقتصادية، ونظم المعلومات الإدارية والشريعة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التربوية والحقوق والتربية الرياضية والفنون الجميلة.

ح. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة فرع التعليم الصحي الشامل التقدم للقبول في الكليات أو التخصصات الآتية:

1. التمريض والعلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والعلوم التربوية والتربية الرياضية والزراعة والآداب واللغات والصحافة والإعلام والشريعة والعلوم الإدارية والاقتصادية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية والحقوق والفنون الجميلة ونظم المعلومات الإدارية.

2. العلوم، وعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، شريطة اجتياز مواد الرياضيات (099) و (101) و(102) إذا كانت هذه المواد مطلوبة في الخطة الدراسية للتخصص.

ط. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة/ فرع الإدارة المعلوماتية والإدارة المعلوماتية (المسار الأول التقدم للقبول في كليات الآداب واللغات والصحافة والإعلام والعلوم الإدارية والاقتصادية ونظم المعلومات الإدارية والشريعة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التربوية والحقوق، والتربية الرياضية والفنون الجميلة، والتخصصات من كليات علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والرياضيات (باستثناء تخصص هندسة الحاسوب).

ي. يُسمح لطلبة شهادة الدراسة الثانوية العامة/ فرع الإدارة المعلوماتية (المسار الثاني) الدارسين مادتي الفيزياء والرياضيات (العلمي) التقدم للقبول في الجامعات في التخصصات من كليات الآداب، واللغات (باستثناء اللغة العربية في كلتهما)، والصحافة والإعلام والعلوم الإدارية والاقتصادية، والشريعة والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التربوية والحقوق والتربية الرياضية والفنون الجميلة والتخصصات من كليات علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتخصصات الرياضيات، والأحياء، وعلم الحاسوب وعلوم البيئة في كلية العلوم، وتخصصات تقنيات البصريات وتقنيات الأشعة والسمع والنطق في كلية العلوم الطبية المساندة/ علوم التأهيل وتخصصات هندسة الحاسوب، وهندسة البرمجيات، وهندسة الاتصالات والهندسة الصناعية في كلية الهندسة.

ك. يُسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة/ الفروع المهنية التقدم للقبول في الجامعات في كليات أو تخصصات محددة لكل فرع مني، شريطة اجتياز المادتين الإضافيتين المقررتين للفرع المهني المعني، والنجاح فيهما، وفيما يلي الكليات أو التخصصات المسموح التقدم لها لكل فرع مني، وفقًا للخطط الدراسية للثانوية العامة المحددة من وزارة التربية والتعليم.

1. الخطط الدراسية ما قبل العام الدراسي 2019 /2020:

أ. الفرع الصناعي الهندسة والعمارة والعلوم والزراعة، وعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والعلوم التربوية والتربية الرياضية، ونظم المعلومات الإدارية، والفنون الجميلة.

ب. الفرع التجاري والفرع الفندقي وفرع الاقتصاد المنزلي الآداب واللغات والصحافة والإعلام، والعلوم الإدارية والاقتصادية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة والحقوق والعلوم التربوية والتربية الرياضية ونظم المعلومات الإدارية، والفنون الجميلة.

ج. الفرع الزراعي الزراعة والعلوم والطب البيطري وعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والعلوم التربوية والتربية الرياضية والموارد الطبيعية والبيئية ونظم المعلومات الإدارية، والفنون الجميلة.

د. الفرع التمريضي التمريض، العلوم، تكنولوجيا المعلومات التربية التربية الرياضية، العلوم الطبية المساندة، والفنون الجميلة وتخصص نظم المعلومات الإدارية.

2. الخطط الدراسية للعام الدراسي 2019 / 2020 وما بعد:

أ. الفرع الصناعي الهندسة والعمارة والعلوم والزراعة، وعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات التربية الرياضية الفنون الجميلة.

ب. الفرع الفندقي والسياحي العلوم الإدارية والاقتصادية، الآثار والسياحة، التربية الرياضية، الفنون الجميلة.

ج. فرع الاقتصاد المنزلي: العلوم الإنسانية والاجتماعية العلوم التربوية والزراعة التربية الرياضية الفنون الجميلة.

د. الفرع الزراعي الزراعة والعلوم والطب البيطري، وعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات التربية الرياضية، الفنون الجميلة.

هـ. يكون الحد الأدنى لمعدلات الالتحاق في الجامعات الأردنية على النحو الآتي على أن لا تقل علامة الطالب في كل مادة من مواد الثانوية العامة عن ما نسبته (50%) من الحد الأعلى لعلامة المادة:

1. الجامعات الرسمية:

الكلية/ التخصص	المعدل المئوي	المجموع من 1400 في الشهادات التي لا تحتوي على معدل
الطب وطب الأسنان	%85	1190
الهندسة والعمارة والصيدلة والطب البيطري	%80	1120
الشريعة	%75	1050
التمريض والعلوم الطبية المساندة وعلوم التأهيل	%70	980
باقي التخصصات في الكليات الأخرى	%65	910

2. الجامعات الخاصة:

الكلية/ التخصص	المعدل المئوي	المجموع من 1400 في الشهادات التي لا تحتوي على معدل
الهندسة والعمارة والصيدلة	%80	1120
الشريعة	%75	1050
التمريض والعلوم الطبية المساندة وعلوم التأهيل	%70	980
القانون	%65	910
باقي التخصصات في الكليات الأخرى	%60	840

ثالثاً: مع مراعاة ما ورد في ثانيًا أعلاه يتم قبول فئات الطلبة المبينة أدناه في الجامعات الأردنية الرسمية من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة لمجلس التعليم العالي:

أ. يُقبل الطلبة في الكليات أو التخصصات المختلفة في كل جامعة وفق خياراتهم وبحسب تسلسل معدلاتهم في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

ب. 1. يُقبل الطلبة الحاصلون على أعلى معدل في الفرع العلمي/ الحقل الطبي والحقل الهندسي في كل محافظة من المتقدمين حسب الملحق رقم (1) شريطة أن تكون دراسة الطالب منتظمة.

2. يُقبل تنافسياً (42) اثنان وأربعون من أوائل المتقدمين من كل لواء/ محافظة بحسب التنظيم الإداري المقرر من وزارة الداخلية ويتم قبولهم حسب تسلسل معدلاتهم في كل لواء / محافظة، ويتم توزيعهم على الكليات والتخصصات – ما عدا الكليات والتخصصات في الملحق رقم (1) – حسب نسبة الأعداد المقرر قبولها سنويًا في كل جامعة أما المحافظات التي يوجد فيها لواء واحد فقط فيُخصص لها ضعف العدد المقرر أعلاه، ويُراعى عند توزيع قبول الطلبة على التخصصات عدد المقاعد المتاحة للقبول التنافسي في كل تخصص شريطة أن تكون دراسة الطالب دراسة منتظمة.

3.يتم قبول فئات الطلبة المذكورين في البند (1و2) من هذه الفقرة بعد التحقق من عدم قبولهم عن طريق أي من قواعد القبول الأخرى.

ج. تخصص نسبة (20%) من المقاعد المقررة في كل كلية تخصص لأبناء العاملين في القوات المسلحة الأردنية، والأمن العام، والمخابرات العامة والدرك، والدفاع المدني، والمتقاعدين منهم ممن توفدهم الجهة المختصة، بعد تطبيق معيار التنافس فيما بينهم حسب التعليمات المعتمدة لديها.

د. يُخصص في كل جامعة (15) خمسة عشر مقعدًا لأبناء الشهداء من القوات المسلحة الأردنية، والأمن العام، والمخابرات العامة والدرك، والدفاع المدني، ممن تحددهم الجهة المختصة.

هـ. تُخصص ما نسبته (5) من المقاعد المقررة في كل كلية تخصص لأبناء المعلمين العاملين في وزارة التربية والتعليم، والمتقاعدين منهم، بعد تطبيق معيار التنافس فيما بينهم حسب التعليمات المعتمدة لديها.

و. 1. تُخصص ما نسبته (5%) من المقاعد المقررة في كل كلية/ تخصص للطلبة الأردنيين من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية من السنوات السابقة على أن لا يقل معدل أي منهم عن الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي في الكلية التخصص في العام الحالي، كما يتم قبول الطلبة

الناجحين في امتحان الثانوية العامة سابقًا وتقدموا للامتحان في العام (2022) لغايات رفع المعدل ضمن هذه النسبة المخصصة لطلبة السنوات السابقة.

2. في حال تساوت معدلات الطلبة المذكورين في البند (و/1) يتم احتساب المعدل الأعلى في المواد الأساسية (الرياضيات الفيزياء الكيمياء الأحياء) لأغراض توزيع طلبة الفرع العلمي على المقاعد المخصصة لهم. ز.1. تُخصص ما نسبته (5%) من المقاعد المقررة في كل كلية تخصص للطلبة الأردنيين المغتربين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة العربية من خارج المملكة والتي تمت المصادقة عليها أو معادلتها من وزارة التربية والتعليم الأردنية شريطة أن لا يقل معدل أي منهم عن الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي في الكلية/ التخصص في العام الحالي، ويتم توزيعهم تنافسيًا، باستثناء تخصصات الطب، وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة، والتي توزع على الدول حسب الأعداد التي يقررها مجلس التعليم العالي وحسب نسبة عدد المتقدمين من كل دولة في الفرع العلمي .

2. يحدد مجلس التعليم العالي إجراءات عقد امتحان مفاضلة في المواد الأساسية الآتية: (الرياضيات الفيزياء الكيمياء، الأحياء لتوزيع الطلبة الحاصلين على معدلات متساوية في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة العربية من خارج المملكة على المقاعد المخصصة لهم في تخصصات الطب، وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة، وطبقًا للنسب المشار اليها في البند (ز/1) ، وفي أي تخصصات أخرى حيثما كان ذلك متاحًا وضروريًا.

ح. يُخصص (350) مقعدًا لأبناء المخيمات، ويتم التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودائرة الشؤون الفلسطينية لتنسيب أسماء الطلبة المرشحين للقبول.

ط.1. يُخصص للطلبة ذوي الإعاقة عدد من المقاعد وفقًا للجدول الآتي:

التخصص	العدد
طب	**طالب واحد في إحدى الجامعات**
طب الأسنان	**طالب واحد في إحدى الجامعات**
صيدلة أو دكتور صيدلة	**طالب واحد في كل جامعة**
التخصصات التي يكون العدد المقرر فيها (40) طالب فما دون*	**طالب لكل تخصص في كل جامعة**
التخصصات التي يكون العدد المقرر فيها أكبر من (40) طالب*	**(3) طلاب لكل تخصص في كل جامعة**

* باستثناء تخصصات (الطب وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة).

2. يشكل مجلس التعليم العالي لجنة من أطباء الاختصاص وعضو من وحدة تنسيق القبول الموحد تكون مهمتها مراجعة التقارير الطبية المقدمة من الطلبة ذوي الإعاقة الراغبين بالاستفادة من القبول ضمن هذه المقاعد عن طريق وحدة تنسيق القبول الموحد وتحديد التقارير المطابقة لشروط التشخيص المعتمدة من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ي. تُخصص نسبة (10%) من المقاعد المقررة في كل كلية تخصص وفي كل جامعة للطلبة الأردنيين الحاصلين على الثانوية العامة الأردنية في العام الحالي بالدراسة المنتظمة من أبناء العشائر في مدارس البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة زيادة على العدد المقرر قبوله، ويتم تنسيب قبول هؤلاء الطلبة من اللجنة المختصة وفق التعليمات الصادرة عن مجلس التعليم العالي.

ك. يخصص (200) مقعدًا للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية للعام الحالي، بحيث يتم قبولهم زيادة على العدد المقرر وحسب الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية في الكلية التخصص في العام الحالي، ووفقًا للترتيبات التي أقرها مجلس التعليم العالي بهذا الخصوص.

ل. يُخصص مجلس التعليم العالي عددًا من المقاعد لأبناء الدبلوماسيين الأردنيين العاملين في السفارات الأردنية في الخارج ولأبناء الضباط الذين يخدمون خارج المملكة في دورات عسكرية عليا لمدة عام وأكثر والذين يكملون شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها في مراكز عمل آبائهم في نفس العام زيادةً على الأعداد المقررة للقبول في البرنامج العادي، بحيث تقوم وحدة تنسيق القبول الموحد بالتنسيب إلى مجلس التعليم العالي بالمقاعد المخصصة لقبول هذه الفئة وأسماء الطلبة المرشحين للقبول، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بكل حالة.

م. 1. يُخصص مجلس التعليم العالي عددًا من المقاعد للطلبة الأردنيين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأجنبية في العام الحالي، والتي تمت معادلتها من وزارة التربية والتعليم الأردنية، زيادة على الأعداد المقررة للقبول في البرنامج العادي، وتقوم وحدة تنسيق القبول الموحد بالتنسيب إلى مجلس التعليم العالي بالمقاعد المخصصة لقبول هذه الفئة، وأسماء الطلبة المرشحين للقبول وفقًا للترتيبات التي يقرها المجلس.

2. يقوم مجلس التعليم العالي بتحديد إجراءات عقد امتحان مفاضلة في المواد الأساسية الآتية: (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء لتوزيع الطلبة الحاصلين على معدلات متساوية في امتحان

شهادة الدراسة الثانوية العامة الأجنبية في المقاعد المخصصة لهم في تخصصات الطب وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة، وفي أي تخصصات أخرى حيثما كان ذلك ضروريًا.

رابعاً: مع مراعاة ما ورد في ثانيًا أعلاه يتم قبول فئات الطلبة المبينة أدناه من قبل الجامعة مباشرة وفقًا للأسس التي يحددها مجلس أمناء الجامعة الرسمية:

أ. أبناء أعضاء هيئة التدريس وأبناء أعضاء هيئة الباحثين العاملين في الجامعة.

ب أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة الباحثين في الجامعة.

ج. يُشترط ألا تزيد نسبة الطلبة المقبولين وفق البندين (أ، ب / رابعاً) في تخصصات الطب، وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة والتخصصات الهندسية على ما نسبته (15%) من مجموع المقبولين في البرنامج العادي سنويًا في هذه التخصصات، وإذا زاد عدد طلبات المتقدمين للقبول في هذه التخصصات عن هذه النسبة، يتم اختيار الطلبة المقبولين من بينهم تنافسيًا حسب تسلسل معدلاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

د. يجوز لكل جامعة قبول عدد من الطلبة المتفوقين في مجالات الرياضة والفنون والموسيقى بحيث لا يتجاوز هذا العدد:

1. خمسة عشر طالبًا من الطلبة المتفوقين رياضيًا في كليات أو تخصصات الجامعة المختلفة باستثناء الطب وطب الأسنان.

2 . عشرون طالبًا من الطلبة المتفوقين رياضيًا في تخصص التربية الرياضية.

3 . خمسة عشر طالبًا من الطلبة المتفوقين فنيًا في كليات أو تخصصات الجامعة المختلفة باستثناء الطب.

4. عشرون طالبًا من الطلبة المتفوقين فنيًا في تخصصي الفنون الجميلة والموسيقى.

هـ. الطلبة الراغبون بالالتحاق في كلية/ تخصصات الفنون.

و. تُخصص ثمانية مقاعد في كلية الحجاوي التكنولوجية في جامعة اليرموك للسيد أيمن هشام أديب الحجاوي.

ز. يُخصص عدد من المقاعد في كليات أو تخصصات الطب وطب الأسنان، ودكتور الصيدلة، والصيدلة والتخصصات الهندسية لأبناء أعضاء هيئة التدريس الأردنيين العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية التي لا تتوافر فيها هذه التخصصات وذلك وفقًا لما هو مبين في الملحق رقم (2).

ح. لا يجوز منح أي طالب أردني يحمل جنسية أخرى استثناء من شرط المعدل للالتحاق في أي من تخصصات الجامعات.

ط. يجوز للجامعة الرسمية قبول الطلبة الأردنيين في تخصصات الجامعة في البرنامج الموازي على ألا تزيد نسبة هؤلاء الطلبة على ما نسبته 30% من عدد الطلبة المقبولين في البرنامج العادي في كل تخصص.

ي. يجوز للجامعة الرسمية قبول ستة طلاب من مدرسة الفسيفساء في تخصصي الفنون والآثار إن وجد ويتم اختيار الطلبة تنافسيًا حسب تسلسل معدلاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.

خامساً: يصدر مجلس التعليم العالي سياسة عامة تختص بقبول الطلبة الوافدين في الجامعات الأردنية.

سادساً: تعتمد شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية في الفروع المهنية للسنوات السابقة بدون مواد إضافية الأغراض القبول، شريطة إحضار وثيقة من وزارة التربية والتعليم تثبت بأنه في سنة حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة لم يكن مطلوبًا منه دراسة مادتين إضافيتين، ويتم قبولهم وفقًا للمادة ثانياً (ي-1)

سابعاً: يُخصص (55) خمسة وخمسون مقعدًا في الجامعات الأردنية الرسمية وجامعة العلوم الإسلامية العالمية لأبناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وأبناء المتقاعدين منهم، ويتم ترشيح الطلبة للقبول في هذه المقاعد وفقاً لأسس خاصة يصدرها مجلس التعليم العالي لهذه الغاية.

ثامناً: يبت مجلس التعليم العالي في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذه السياسة.

تاسعاً: تلغي هذه السياسة أي قرارات أخرى تتعارض معها أو أي تعليمات أو قرارات أو اتفاقيات بين الجامعات أو أي مؤسسات أخرى ذات علاقة بقبول الطلبة ما لم تكن مقرة من مجلس التعليم العالي.

الملحق (5)

كتاب تسهيل مهمة من جامعة الشرق الأوسط إلى وزارة التربية والتعليم

جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MEU MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

مكتب رئيس الجامعة
Office of the President

الرقم، دو/خ/1309
التاريخ، 2023/02/25

معالي الأستاذ الدكتور عزمي محمود محافظة الأكرم

وزير التربية والتعليم

تحية طيبة وبعد ،،،

فتهديكم جامعة الشرق الأوسط أطيب التحيات وأصدق الأمنيات، وحيث إنّ المسؤولية المجتمعية قيمة أساسية في تحقيق رسالة الجامعة ورؤيتها، وبهدف تعزيز وترسيخ أسس التعاون المشترك الذي يسهم في تأدية الجامعة التزامها نحو خدمة المجتمع المحلي وتنميته، يرجى التكرم بالموافقة على تقديم التسهيلات الممكنة للطالبة **ديمة شعبان جودت ياسين** ورقمها الجامعي **(402110092)** المسجلة في برنامج ماجستير الإدارة والقيادة/ كلية الآداب والعلوم التربوية؛ والتي تتولى القيام بتوزيع استبانات في الجامعات لاستكمال رسالتها الجامعية والموسومة بعنوان "**السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى:(الواقع والطموح)**"، علماً أن المعلومات التي ستحصل عليها ستبقى سرية ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير...

رئيسة الجامعة

أ.د. سلام خالد المحادين

جامعة الشرق الأوسط
مكتب رئيس الجامعة
MEU
Office of the President
MIDDLE EAST UNIVERSITY

Tel. (+9626) 4790222 Fax: (+9626) 4129613 P.O.Box. 383 Amman 11831 Jordan e-mail: dir-presdepart@meu.edu.jo www.meu

الملحق (6)

كتاب تسهيل مهمة من وزارة التعليم العالي إلى رؤساء الجامعات الأردنية وعمداء الكليات الجامعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الرقم ص ع / ٣٤٤٤
التاريخ ٩ شعبان ١٤٤٤
الموافق ٢٠٢٣/٣/١

الأساتذة رؤساء الجامعات الأردنية
الأساتذة عمداء الكليات الجامعية

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة
(ديمة شعبان جودت ياسين)

تحية طيبة، وبعد،

أرفق طياً صورة عن كتاب الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الشرق الأوسط رقم د ر/خ/١٣٠٩ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٥ المتضمن طلب تسهيل مهمة الطالبة المذكوره أعلاه في جامعتكم من أجل توزيع الاستبانة للحصول على المعلومات اللازمة لاعداد الدراسة الموسومة بعنوان (السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية للمرحلة الجامعية الأولى: (الواقع والطموح) "وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير.

أرجو التكرم بالإطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ع/وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ الدكتور مأمون محمد الدبعي

الأمين العام

نسخة الى:
الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الشرق الاوسط
مدير مديرية مؤسسات التعليم العالي
رئيس قسم شؤون مؤسسات التعليم العالي (مع المرفق)

SH

صادر بوابة الكترونية

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٥٣٤٧٦٧١ ٦ ٩٦٢+ فاكس: ٥٣٤٩٠٧٢ ٦ ٩٦٢+ ص.ب: ١٣٨ عمان ١١٩٤١ الأردن . الموقع الإلكتروني: WWW.MOHE.GOV.JO

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق (7)

كتاب تسهيل مهمة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل مهمة الطالبة في الحصول على المعلومات

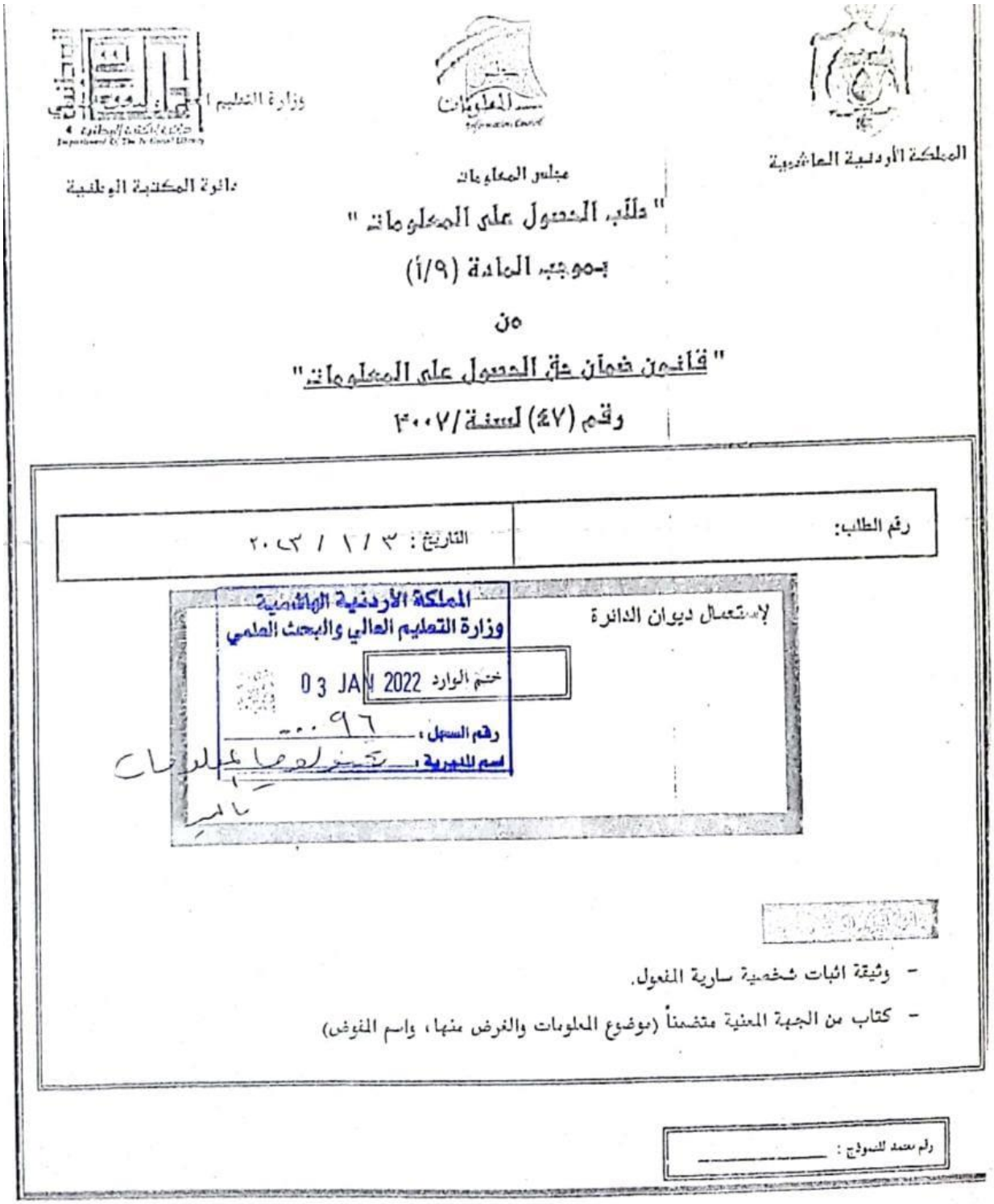

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس المعلومات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

دائرة المكتبة الوطنية

" طلب الحصول على المعلومات "

بموجب المادة (٩/أ)

من

" قانون ضمان حق الحصول على المعلومات "

رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

رقم الطلب:

التاريخ: ٢٠٢٢ / ١ / ٣

لاستعمال ديوان الدائرة

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ختم الوارد 03 JAN 2022
رقم السجل: ٠٠٠٩٦
اسم المديرية: مجلس المعلومات

- وثيقة اثبات شخصية سارية المفعول.
- كتاب من الجهة المعنية متضمناً (موضوع المعلومات والغرض منها، واسم المفوض)

رقم معتمد للنموذج: _____